

للحرية مذاق آخر....

وللأسرى المحرومين من الحرية حلم يراودهم



حرية الأسرى ... ما بين صفقات التبادل والعملية السلمية

إعداد:
أ. عبد الناصر فروانة

فبراير 2010
حقوق الطبع والنشر محفوظة

للحرية مذاق آخر...

وللأسرى المحرومين من الحرية حلم يراودهم



حرية الأسرى ...
ما بين صفقات التبادل
والعملية السلمية

إعداد:
أ. عبد الناصر فروانة

فبراير 2010
حقوق الطبع والنشر محفوظة

لوحة الغلاف للمعتقل محمد الركوعي

المحتويات

2	تقديم.....
4	مقدمة.....
8	الفصل الأول: تاريخ عمليات تبادل الأسرى منذ العام 1948
9	محاولات فلسطينية جادة لخطف جنود ومستوطنين إسرائيليين وأسباب الفشل
9	اسرائيل تتبني مبدأ القوة لاستعادة جنودها ومواطنيها.....
10	فتح " الأكثر تحريراً للأسرى وحماس الأكثر محاولة.....
11	سبع وثلاثون عملية تبادل أسرى وعربياً بدأتها مصر وفلسطينياً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.....
19	أكثر من جهة عربية حررت أسرى فلسطينيين منذ العام 1985.....
22	الفصل الثاني: العملية السلمية والأسرى.....
23	العملية السلمية عززت أمل الأسرى بالحرية
24	ضرورة تكامل الأدوار ما بين المقاومة والعملية السلمية.....
25	العملية السلمية أثمرت عن تحرير 13352 معتقل منذ أوصلو
27	الاتفاقيات نصوص وحقائق . إخفاقات وأجازات.....
36	الإفراجات السياسية خلال انتفاضة الأقصى.....
42	الفصل الثالث: الأسرى ... أرقام وإحصائيات.....
45	الخاتمة.....

शुद्ध



تقديم

الحرية كلمة قليلة الحروف عميقة الأبعاد . تحمل في طياتها أحلاماً بلا حدود لدى كل أسير كان قديماً أو جديداً، صغيراً أو كبيراً . محكوماً بعام أو بمدى الحياة، أو بالمؤبد لأكثر من ستين مرة ويزيد. هذه الدراسة التوثيقية النوعية التي تتناول تأريخ ووسائل الإفراجات تتميز بأكثر من قضية:

* أولاً : ما يميز هذه الدراسة أنها تتناول موضوع الحرية الذي يشكل روح طموح الأسير وذويه ، وتؤرخ التجارب السابقة بكل وسائلها . تلك الحرية التي تراكم بعدها كل الأحلام والآمال وبدونها تقف عجلة الزمن وتبقى الحياة رغم مرور السنين بالمزيد من الآلام والعذابات * ثانياً : أن هذه الدراسة شاملة وتقييمية ليست سردية ونقدية، ليست إنشائية. تتناول محطات النجاح ومن خلفها . ومحطات الفشل وأسبابها . تستعلي على مديح المحبين وذم المقصرين بواجبهم تجاه الأسرى وأحلامهم بالحرية . وتتعامل بلا استثناء مع كل وسائل الإفراج عن الأسرى مع التوثيق بالأرقام والإحصائيات. والسنوات لكل عمليات التبادل والمفاوضات السياسية وما يسمى " بحسن النوايا الإسرائيلية " قبيل الأعياد والإفراجات الموسمية .

* ثالثاً : أنها تتناول أحلام كل معتقل. كون كل أسير منهم له قصة وبطولة ومأساة ومواقف ألم وهَمّ وحزن وأمل وطموح وبسمة . طموح الأسرى الذين يعيشون مع شعبيهم فرحتهم وألمه ... ويتحدون سجانينهم بوحدة هَمّ ووحدة حال . ذلك السجن الذي يقتنص كل فرصة لينقض عليهم فصنعوا بوحدتهم جدار العز وملاحم البطولة . فلم يجد بينهم سبيل ضعف ولم يؤتوا بهزيمة من قبل أحدهم . معتقلون كل حياتهم قائمة على الحوار والنقاش والمشورة . وجميعها منظمة ومدروسة ولا يسمحون للعابثين المس بها أو تخريبها. ولا يفرقون في المحاسبة بين عنصر أو قائد . جميعهم كأسنان المشط . هذه الدراسة قيمة تحتاج لتدويل كما حاجة قضية الأسرى لهذا الأمر. وتحتاج لترجمة لتصل قضية الأسرى لكل صاحب ضمير واثق وشريف في هذه الدنيا. كونها تتحدث عن قضية إنسانية عادلة، وقضية وطنية توفيقية ليست تفريقية . ووحودية ليست تقسيمية . بل تغلب - بحقيقة وبعيداً عن الشعارات المزيفة والخالية من الروح - المصالح الفلسطينية العليا على المنافع الحزبية أو الشخصية .

* رابعاً : أن من وثق الدراسة بكل أهميتها أسير محرر ذاق ووالده وأخوه وعائلته مرارة العيش بين جنبات الجدران المعتمة وقساوة قهر السجن بلا وازع ولا رحمة . خبير في قضايا الأسرى. جعل حياته وقفاً لهذه القضية الإنسانية والوطنية والأخلاقية من الدرجة الأولى . إنسان عاش الانتماء الحقيقي لا التجاري في هذا الجانب. وأعطى رغم قلة الإمكان ما لم تستطع عليه مؤسسات بكل إمكانياتها وميزانياتها . فهي خرجت من قلب المعاناة وروح الثائر وقلب المحب وإخلاص المنتمي .

وقبل الختام أتمنى على صناع القرار. رسميين ومؤسسات أهلية وباحثين وأكاديميين وحقوقيين ووسائل إعلام " مسموعة ومشاهدة ومقروءة " . أن تهتم بهذه الدراسة. وأن تستفيد من هذا الجهد الاستثنائي لقضية مركزية مقدسة .

الأسير المحرر / أ. رأفت حمدونة
مدير مركز الأسرى للدراسات

مقدمة



مقدمة

شهد الصراع العربي - الإسرائيلي منذ العام 1948-2009 العديد من الحروب العربية - الإسرائيلية الكلاسيكية وحروب الاستنزاف . بالإضافة لظاهرتي المقاومة الوطنية الفلسطينية واللبنانية . و خلال تلك العقود اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني . والآلاف من الجنود والمواطنين العرب . والعشرات من جنسيات أخرى مختلفة . فيما اعتقلت القوات العربية أكثر من ألف أسير إسرائيلي . كما واحتجزت فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية العشرات من الجنود الإسرائيليين وبعض الجنائمين والأشلاء لجنود إسرائيليين أيضاً .

وارتفاع عدد الأسرى الفلسطينيين له أسبابه أبرزها : الوجود المباشر لقوات الاحتلال الإسرائيلي المدججة بالسلاح في كل شارع ومخيم . مع إمكانية الوصول لكل بيت واعتقال أفراد العزل بسهولة .

وتعتبر نسبة المعتقلين الفلسطينيين هي الأكبر في العالم إذا ما قيس عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة . كما وأن مرارة الاعتقال وآثاره لم تقتصر على المعتقلين فحسب . بل تمتد لتطول أضعافهم من الأهل والأبناء والأقارب . وحتى الأصدقاء والجيران .

الشرحة المستهدفة

ولم تقتصر الإعتقالات على شريحة معينة أو فئة محددة . فطالت كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني دون تمييز أو استثناء . فشملت أطفال وفتيات . أمهات وزوجات أسرى وشهداء . شيوخ وشبان . مرضى ومعاقين . طلاب وأكاديميين . عمال وفلاحين وكادحين . محامين ونشطاء حقوق إنسان . نواب في المجلس التشريعي ووزراء سابقين . قيادات سياسية ونقابية ومهنية .. الخ .

الاعتقال سلوك ثابت في إطار سياسة منهجة

ولم يكن " الاعتقال " يوماً عفويّاً . أو مرتبطاً بحقبة زمنية معينة . أو نتيجة للأوضاع الأمنية كما تدعي سلطات الاحتلال . أو تزامناً مع المناسبات الوطنية . كما لم يأخذ شكلاً واحداً . وإنما مُورس بأشكال عدة جماعية وفردية . في إطار سياسة منهجة . لها أهدافها وأهدافها الآنية والمستقبلية على حياة الأسير وعائلته ومحيطه الاجتماعي . بل وعلى مجتمعه ككل .

وأضحّت "الاعتقالات " ظاهرة يومية . وباتت جزءاً أساسياً من ثقافة كل من يعمل في مؤسسة الاحتلال الأمنية . و تقليداً ثابتاً في سلوكهم وعملهم . حيث (لا) يمضي يوم واحد إلا ويُسجل فيه اعتقالات . دون وجه حق أو مبرر . أو حتى دون ضرورة أمنية تذكر وفقاً لقوانين الاحتلال الظالمة

إلا ما ندر . ما يعني بأن سياسة الاعتقال شكّلت - ولا زالت - ظاهرة طالت كل مخيم ومدينة . كل بيت وأسرة . ولم تعد هناك عائلة في فلسطين إلا وأن ذاق أحد أفرادها مرارة الأسر . بل وهناك أسر وعائلات بأكملها تعرضت للاعتقال وذافت مرارته . فيما عشرات الآلاف من المواطنين قد تعرضوا للاعتقال لأكثر من مرة ولمرات عديدة . وأن الآلاف منهم قد أمضوا في سجون الاحتلال أكثر من عشر سنوات . فيما لم تَبَقْ بقعة في فلسطين . إلا وأقيم عليها سجنٌ أو معتقلٌ أو مركز توقيف .

ويمكن الاستخلاص بأن الاعتقال أصبح مفرداً ثابتاً في القاموس الفلسطيني . ومن أبجديات الحياة الفلسطينية . فالطفل الفلسطيني وقيل أن يولد يكون قد تعلم أبجديات الفقر والدمار وأحياناً الموت . وإن كتبت له الحياة يكون قد تهجى مفردات الاحتلال والسجن والتعذيب . وإن قدر له أن يكبر فإنه سيتعرض للاعتقال أو سيعاني من تبعاته وآثاره بسبب اعتقال والده أو والدته أو أحد أفراد عائلته .

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن مجمل تلك الاعتقالات بأشكالها المختلفة وما يصاحبها وبتبعها . وظروف ومكان أماكن الاحتجاز وطبيعة المعاملة فيها . إنما تتم بشكل مخالف لقواعد القانون الدولي الإنساني وما تنص عليه الإتفاقيات والمواثيق الدولية المتعددة بهذا الخصوص . فيما الإحصائيات الرسمية تفيد بأن هناك تلازماً ما بين الاعتقالات والتعذيب . وأن جميع من مروا بتجربة الاعتقال قد تعرضوا لأحد أشكال التعذيب النفسي والإيذاء المعنوي أو الجسدي أو الإهانة أمام الجمهور و أفراد العائلة . فيما الغالبية تعرضوا لأكثر من شكل من أشكال التعذيب . وأن ممارسة التعذيب بأشكاله المختلفة . شكّلت ظاهرة وسياسة ثابتة في التعامل مع من تم احتجازهم واعتقالهم .

طبيعة الاحتجاز وظروفه

احتجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعتقلين الفلسطينيين والعرب في ظروف وأمكنة مختلفة . وداخل سجون ومعتقلات ومراكز توقيف متعددة الأسماء . كانت قد ورثتها عن الانتداب البريطاني والحكم الأردني . وأجرت توسيعات على بعضها عام 1970م . ومن ثم شيدت لاحقاً سجون ومعتقلات جديدة بمواصفات خاصة أكثر قسوة من ما كان قائماً كسجون بئر السبع . نفحة . رمون . جلبوع أو معسكرات اعتقال النقب وعوفر ومجدو وغيرها . حتى وصل عددها الإجمالي إلى ما يقارب من الخمسة والعشرين سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف . وهي بالمناسبة منتشرة جغرافياً على طول الوطن وعرضه . ولم تعد هناك بقعة في فلسطين التاريخية إلا وأن أقيم عليها سجن أو معتقل أو مركز توقيف . وغالبيتها العظمى تقع في أراضي عام 1948 . وجميعها تفتقر لأدنى مقومات الحياة البشرية وتتناقض مع كافة المواثيق والأعراف الدولية . وليس هناك من أوجه تشابه بين ما يجري بداخلها وما بين النصوص الجميلة التي تناولتها تلك المواثيق والإتفاقيات فيما يتعلق بالأسرى والمعتقلين . ورغم تعدد أسماء السجون والمعتقلات واختلاف الأمكنة . إلا أن جوهرها واحد وتقودها عقلية واحدة . لتحقيق أهداف واحدة .

أهداف الاعتقال

تهدف سلطات الاحتلال من وراء الاعتقال . إلى إذلال المعتقلين والانتقام منهم . وإفراغهم من محتواهم الوطني والسياسي والنضالي والثقافي

. وقتلهم معنوياً ونفسياً وإن أمكن جسدياً داخل السجن أو توريثهم أمراضاً خطيرة تبقى تلازمهم إلى ما بعد خروجهم من السجن . في إطار سياسة منهجة ومنظومة من الإجراءات والقوانين المتبعة . ويشارك في ترجمتها كل من يعمل في المؤسسة الأمنية بدءاً من الجندي ومروراً بالمحقق والسجان وليس انتهاءً بالطبيب والممرض . وتبدأ منذ لحظة الاعتقال ولا تنتهي بلحظة الإفراج .

وفي كثير من الأحيان لجأت سلطات الاحتلال إلى " الاعتقال " كوسيلة للضغط والمساومة والابتزاز على التنظيمات التي ينتمي إليها المعتقلين أو لإجبار المعتقلين على تقديم معلومات عن الآخرين أو للتعامل والتخابر مع الاحتلال . وفي أحيان أخرى لجأت إلى اعتقال " الأقارب " من الفئة الأولى كالأمهات والآباء والزوجات بهدف الضغط على أقربائهم المعتقلين ليدلوا باعترافات . أو على " المطلوبين " كي يسلموا أنفسهم لأجهزة الاحتلال . والأخطر أنه وفي بعض الأحيان مَورس الاعتقال بهدف استخدام المعتقلين كدروع بشرية . أو لإعدامهم بشكل فردي أو جماعي.

للأسرى المحرومين من الحرية حُلم يراودهم

وأمام هذا الواقع المرير يبقى من حق الأسرى الفلسطينيين والعرب . أن يحلموا بالحرية كحق مشروع . بأي طريقة كانت . إما بانتهاء فترة محكوميته . أو ضمن عملية تبادل أسرى . أو حتى من خلال " المفاوضات السياسية " . وإفراجات "حسن النية " والتي ازدادت بعد اتفاق أوسلو . ويبقى من واجبنا كفلسطينيين وعرب ومسلمين السعي المتواصل لضمان حريتهم وعودتهم لذويهم ووضع حد لمعاناتهم .



الفصل الأول
تاريخ عمليات تبادل الأسرى



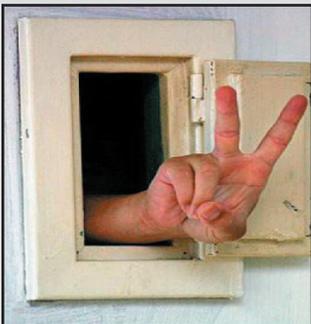
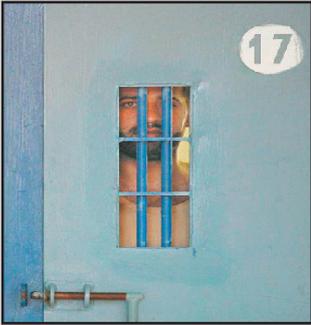
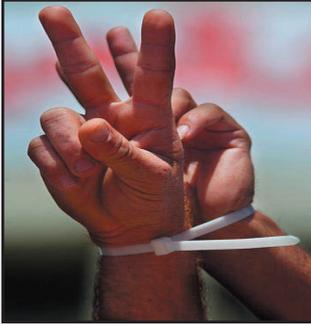
منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي في العام 1948 على أنقاض القرى والبيوت الفلسطينية المهدامة . وعلى أشلاء جثث آلاف الشهداء ودماء عشرات الآلاف من الجرحى وآلام مئات الآلاف من المعتقلين . جرت عشرات عمليات تبادل للأسرى ما بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي ودول مصر والأردن وسوريا ولبنان ومنظمة حزب الله اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المختلفة . تم بموجبها إطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال الإسرائيلي . واستعادة المئات من جثامين الشهداء المحتجزة لدى سلطات الاحتلال في ما يُعرف بـ " مقابر الأرقام " .

و لعل أبرز ما تم رسمياً وفعلياً من عمليات تبادل للأسرى وصلت إلى (37) عملية تبادل حيث كانت بدايتها عام 1949 . وذلك استناداً لما توصلنا إليه من معلومات وبيانات بشكل شخصي وتطوعي في إطار بحثنا الدائم لتوثيق أبرز المحطات والملفات المتعلقة بالأسرى . ولا شك بأنها تُعتبر الأولى من نوعها من حيث الدقة والشمولية مقارنة بكل ما نُشر من قبل بهذا الصدد . حتى أضحت - وبكل تواضع - مرجعاً مهماً ومصدراً أساسياً لكل المعنيين والإعلاميين والباحثين عن تلك القضية الهامة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي وتفاصيلها ...

فعرياً بدأتها جمهورية مصر العربية الشقيقة في 27 فبراير عام 1949 م . والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية قد بدأتها فلسطينياً في 23 يوليو عام 1968 م . وتلتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " عدة مرات وأُجزت أضخمها في 23 نوفمبر عام 1983 م . فيما الجبهة الشعبية - القيادة العامة أُجزت أزخمها بتاريخ 20 مايو 1985 م .

وتُعتبر " صفقة التبادل " التي أُجزتها منظمة " حزب الله " في تموز 2008 والتي تحرر بموجبها عميد الأسرى العرب " سمير القنطار " . آخر " الصفقات " عربياً . فيما أن آخر عملية تبادل ناجحة أُجزتها المقاومة الفلسطينية وأطلق بموجبها سراح أسرى كانت في مايو/ أيار 1985 . وأُعتبرت ولا زالت الأزرخ فلسطينياً كما قلنا آنفاً .

وقد حققت الفصائل الفلسطينية الأسيرة لـ " شاليط " بعد قرابة ربع قرن من تلك " الصفقة " إنجازاً محدوداً . وذلك في الأول من أكتوبر عام 2009 . حيث أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن (20) أسيرة فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة . مقابل حصولها على معلومات عن حالة جنديها المأسور لدى الفصائل الفلسطينية بقطاع غزة " جلعاد شاليط " فيما بات يُعرف بصفقة " شريط الفيديو " .



محاولات فلسطينية جادة لخطف جنود ومستوطنين إسرائيليّين

ولكن للحق كان هناك العديد من المحاولات الجادة لفصائل المقاومة الفلسطينية لخطف جنود ومستوطنين إسرائيليين بهدف مبادلتهم بأسرى فلسطينيين وعرب . منها خطف طائرات من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أعوام 68 . 69 . 1970 واحتجاز الركاب كرهائن لتحرير الأسرى والأسيرات . بالإضافة لمحاولات عدة لخطف جنود ومستوطنين في فلسطين المحتلة من قبل العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية .

وكانت أولى تلك العمليات هي أسر الضابط الإسرائيلي " دافيد بن شموئيل شامير" عام 1979 واحتجازه لبضعة شهور في رفح . وتلاها عمليات كثيرة وعلى سبيل المثال لا الحصر . كان عملية خطف الجندي الإسرائيلي " موشيه تام " التي نفذتها مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في منتصف الثمانينات في فلسطين واحتجزت الجندي لعدة أيام . وعندما استحال نقله الى خارج فلسطين قتلوه .

وكذلك خطف الجنديين الإسرائيليين " ايلي سعدون وأفي سبارتوس " من قبل مجموعة من حركة المقاومة الإسلامية - حماس - بتاريخ 3-5-1989 . وتم قتلها ودفن جثتيهما . واكتشفت جثة الأول بعد شهر تقريباً وجثة الثاني بعد بضعة سنوات وكان الهدف مبادلتيهما بأسرى . وفي العام 1992 تمكنت مجموعة من مقاتلي حركة " حماس " أيضاً من أسر الجندي الإسرائيلي " نسيم توليدانو " وتم قتله حين هاجمته القوات الإسرائيلية .

ولكن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل ولم تنجح في تحرير أي من الأسرى . وتبقى عملية أسر الجندي الإسرائيلي " جلعاد شاليط " بتاريخ 25 حزيران 2006 هي الأبرز داخل فلسطين . والأنظار معلقة عليها . ويؤمل أن تكلل بالنجاح وأن تتم وفقاً للشروط والمعايير الفلسطينية وأن تضمن إطلاق سراح المئات من الأسرى وفي المقدمة منهم الأسرى القدامى ورموز المقاومة .

أسباب فشل تلك المحاولات :

أما عن أسباب فشل تلك المحاولات فلسطينياً وعدم نجاح إتمام عمليات تبادل جديدة والتي كان آخرها كما قلنا أنفأ في مايو عام 1985 . فيمكن تلخيصها على أنها ذاتية وموضوعية.

ذاتية مرتبطة بأجندة الفصائل وعدم إصرارها على ذلك أحياناً . وبخبرة منفعي العمليات ومحتجزي الجنود أحياناً أخرى . وموضوعية تتعلق بالوضع الجغرافي والوجود العسكري المباشر لقوات الاحتلال وانتشارها في كل مدن ومخيمات وشوارع فلسطين ما صعب من مهمة نجاح عمليات الخطف والاحتجاز.

إسرائيل تبني مبدأ القوة لاستعادة جنودها ومستوطناتها

من ناحية أخرى، طبيعة حكومات الاحتلال المتعاقبة التي ترفض مبدأ التبادل، أو التفاوض من أجل التبادل، وسعيها لاستعادة جنودها ومواطنيها بالقوة، حيث مراهناتها دوماً على قدراتها الأمنية والعسكرية وتكنولوجياتها المتطورة وعملاتها، وإذا فشلت في تحقيق ذلك، تلجأ مجبرة للتفاوض وباتجاه التبادلية، ولكن هذا (لا) يعني تخليها عن خيار القوة، ولربما في لحظة ما تنسف كل المفاوضات.

نعم.. فان "إسرائيل" تبني مبدأ القوة كخيار استراتيجي في استعادة جنودها ومواطنيها، حتى ولو أدى ذلك إلى مقتل الرهائن أو مجموعة منهم، وهذا ما حصل بالفعل، حيث سبق وأن هاجمت المكان المحتجز فيه الرهائن مرات عديدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر في عنتيبي ومعالوت، واختطاف "الباص الإسرائيلي" رقم 300 "الملء بالركاب من قبل مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين من عسقلان باتجاه الأراضي المصرية في 12 نيسان 1984، وتمت مهاجمة الحافلة من قبل القوات الإسرائيلية قبالة دير البلح وسط قطاع غزة مما أدى لمقتل وإصابة العديد من الركاب الإسرائيليين واستشهاد اثنين من المقاتلين الفلسطينيين وتم قتل اثنين آخرين عمداً بعد أسرهما بعد أن ظهر أمام وسائل الإعلام وهما أحياء.

وقضية الجندي الإسرائيلي "نحشون فاكسمان" الذي خطفه نشطاء من حركة "حماس" في أكتوبر عام 1994 وتم مهاجمة المكان المحتجز فيه في قرية "بير نابال" شمال مدينة القدس المحتلة، ما أدى إلى مقتله واستشهاد محتجزه، ومقتل الضابط الإسرائيلي النقيب "نير بوراز"، وإصابة 7 جنود آخرين، في وقت كانت تجري فيه حكومة الاحتلال مفاوضات جادة مع "حركة حماس" بقطاع غزة.

بمعنى أن "إسرائيل" وفي الوقت الذي تجري فيه مفاوضات تبدو وأنها جدية لإتمام "صفقة تبادل"، فإنها في الوقت ذاته لم تتخل عن خيار القوة، فإن نجحت في ذلك فإنها ستنسف المفاوضات عن بكرة أبيها، وإن فشلت خيار القوة ولم تجد خياراً سوى الاستمرار بالمفاوضات والوصول للتبادلية - ان أجبرت على ذلك - فإنها تلجأ للمماطلة والتسويف لعلها تصل مع مرور الوقت لما تصبو إليه، أو البحث عن سبل للضغط والمساومة والابتزاز للتخفيف والتقليل من الثمن الذي ستدفعه لإتمام "الصفقة"، وهذا حقيقة ما يقلقنا مع مرور الوقت على مستقبل صفقة "شاليط" والثمن الذي من الممكن أن تدفعه "إسرائيل" وما يمكن أن يحققه تلك الصفقة من نتائج.

"فتح" الأكثر تحريراً للأسرى و"حماس" الأكثر محاولة

تعتبر حركة (فتح) وبالأرقام هي أكثر الفصائل الفلسطينية، بل والعربية تحريراً للأسرى، من خلال القوة وصفقات التبادل، أو عبر المفاوضات والعملية السلمية، حيث تمكنت من تحرير قرابة (18 ألف معتقل) منذ العام 1967 وحتى نهاية العام 2009.

فحركة فتح حاولت مرات عديدة، وأجرت صفقات التبادل بنجاح أكثر من مرة، إلا أنها ومنذ إعلان المبادئ في أوسلو بتاريخ 13 سبتمبر 1993،

ركزت اهتمامها وفي إطار السلطة الوطنية الفلسطينية على تحرير الأسرى من خلال " العملية السلمية " والمفاوضات المباشرة . وكان لها ما أرادت بنسبة كبيرة .

وقد نجحت فعلياً في تحرير (11250) من الأسرى الفلسطينيين والعرب خلال الفترة الممتدة ما بين أوسلو سبتمبر 1993 وحتى انتفاضة الأقصى سبتمبر 2000 . وخلال انتفاضة الأقصى تم إطلاق سراح أكثر من ألفي معتقل تحت ما يُسمى افرجات " حسن النية " أو تعزيز الثقة .. (هذا وسنخصص الفصل الثاني من الدراسة لهذا الموضوع تحت عنوان " العملية السلمية والأسرى .. إخفاقات وإنجازات ") .

وللأمانة المهنية يمكن القول بأن حركة "حماس" تميزت عن غيرها من الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية منذ انطلاقتها في ديسمبر عام 1987 و تحديداً خلال سنوات الانتفاضة الأولى . وكانت الأكثر محاولة لعمليات أسر جنود ومستوطنين إسرائيليين بهدف تحرير الأسرى . إلا ان تلك المحاولات قد تراجعت تدريجياً لدى كافة الفصائل . واختفت منذ منتصف التسعينيات بشكل كامل . دون أن تتخلى " الفصائل " من حيث المبدأ عن ثقافة الأسر والقوة في تحرير الأسرى ... حتى جاءت عملية " الوهم المتبدد " في 25 حزيران 2006 التي أسر خلالها " جلعاد شاليط " والذي ما يزال محتجزاً في غزة لدى الفصائل الأسيرة (حركة حماس . لجان المقاومة الشعبية . جيش الإسلام) .

وباختصار شديد يمكن القول بان ثقافة خطف وأسر الإسرائيليين بهدف تحرير الأسرى الفلسطينيين والعرب . هي ثقافة ليست جديدة على فصائل المقاومة الفلسطينية . بل هي جزء أساسي من أدبياتها وفلسفتها . ومتجذرة ممارسة لدى كافة الفصائل الفلسطينية منذ العام 1967 . والتي تملك سجلاً حافلاً من العمليات والصفقات الناجحة التي قادت لتحرير آلاف الأسرى .

أما عربياً . فتميزت منظمة " حزب الله " اللبنانية وآخر محاولاته الناجحة كانت "عملية الوعد الصادق " بتاريخ 12 تموز 2006 م . وتم خلالها مهاجمة دورية عسكرية إسرائيلية وقتل وجرح العديد من الجنود الإسرائيليين .

أسر خلال هذه العملية جنديان إسرائيليان وهما " أيهود غولدفاسير . إلداد ريجيف " . بهدف مبادلتها بأسرى محتجزين لدى حكومة الاحتلال الإسرائيلي . وبالفعل تمت "صفقة التبادل " ما بين حكومة الاحتلال ومنظمة حزب الله في منتصف تموز 2008 وأبرز من حرر بموجبها عميد الأسرى العرب " سمير القنطار " .

37 عملية تبادل أسرى

عربياً وفلسطينياً منذ

العام 1948 وحتى

نهاية العام 2009

عربياً بدأتها مصر

وفلسطينياً الجبهة

الشعبية لتحرير فلسطين

" فتح أنجزت أضخمها

والجبهة الشعبية

القيادة العامة أزعجها "

مجمال عمليات تبادل الأسرى عربياً وفلسطينياً

1- بعد حرب عام 1948 أجرت " إسرائيل " عمليات تبادل مع مصر والأردن وسوريا ولبنان. حيث كان في أيدي المصريين (156) جندياً إسرائيلياً، وفي أيدي الأردنيين (673) جندياً، ومع السوريين (48) جندياً، ومع لبنان (8) جنود، أما " إسرائيل " فكانت تحتجز (1098) مصرياً، (28) سعودياً، (25) سودانياً، (24) يمنياً، (17) أردنياً، (36) لبنانياً، (57) سورياً و(5021) فلسطينياً. وقد نفذت حكومة الاحتلال عمليات التبادل مع كل دولة تحتجز إسرائيليين على انفراد . فعقدت صفقة الفالوجة مع مصر بتاريخ 1949-2-27. ومع لبنان في الفترة ما بين الثالث من مارس والرابع إبريل عام 1949 . وكانت الصفقة الأخيرة مع سوريا بتاريخ 1949-7-21.

2 - بتاريخ 30 سبتمبر 1954 أسرت القوات المصرية عشرة ملاحين إسرائيليين على متن السفينة (بت جاليم) في قناة السويس. وبعد تدخل مجلس الأمن أطلق سراح العشرة في 1 يناير 1955 .

3 - في شهر ديسمبر من عام 1954 أسر السوريون خمسة جنود إسرائيليين توجهوا إلى مرتفعات الجولان في مهمة خاصة. وقد انتحر أحدهم في سجنه بسوريا ويدعى (أوري ايلان) وفي 14 يناير 1955 أرجعت جثته لإسرائيل. والأربعة الآخرون هم : مائير موزس، يعقوب ليند، جاد كستلنس، مائير يعقوبى . وقد ارجعوا لإسرائيل في 30 مارس 1956 بعد أسر دام 15 شهراً، وأفرجت إسرائيل في المقابل عن (41) أسيراً سورياً

4 - في 21 يناير 1957 بدأت الصفقة الرابعة وانتهت بتاريخ 5 فبراير 1957 . وأطلق بموجبها سراح (5500) مصري كانت قد أسرتهم " إسرائيل " في حرب عام 1956 وقد ارجعوا إلى مصر مع جنود مصريين آخرين مقابل إفراج مصر عن أربعة جنود إسرائيليين كانت قد أسرتهم في نفس الحرب.

5 - في 17 مارس 1961 سيطر جنود من لواء جولاني على مواقع سورية شمال كيبوتس "عين جيف". وقد أسر السوريون جنديين إسرائيليين خلال الهجوم وارجعوا لاحقاً .

6 - في 21 ديسمبر 1963 جرت عملية تبادل بين إسرائيل وسوريا وتم بموجبها إطلاق سراح (11) جندياً ومدنياً إسرائيلياً مقابل (15) أسيراً سورياً.

7 - في حرب حزيران (يونيو) عام 1967 سقط بأيدي القوات العربية (15) جندياً إسرائيلياً، منهم (11) بأيدي المصريين بينهم ستة من أعضاء كوماندوس بحري أسروا خلال هجومهم على ميناء الإسكندرية، وهناك طياران والبقية أعضاء في شبكة جسس. وواحد بأيدي السوريين، و (2) بأيدي العراقيين وواحد في أيدي اللبنانيين، بينما سقط في يد " إسرائيل " (4338) جندياً مصرياً بالإضافة إلى (899) مدنياً و(533) جندياً أردنياً و (366) مدنياً ، و(367) جندياً سورياً و(205) مدنيين سوريين . وقد بدأت عملية التبادل في 15 يونيو 1967 وانتهت بتاريخ 23 يناير 1968، كما أفرج

خلال عملية التبادل عن طيارين إسرائيليين في العراق وهما : يتسحاق جولان- وجدعون درور. وقد وقعا في الأسر بعد أن قصفاً مطار IH3العسكري في غرب العراق. وأفرجت إسرائيل مقابل ذلك عن (428) أردنياً . ومع السوريين أفرجت " حكومة إسرائيل " عن (572) سورياً مقابل طيار وجثث ثلاثة جنود إسرائيليين آخرين. ومن الجدير ذكره أن دمشق رفضت - ولحتى الآن - تسليم جثة الجاسوس الاسرائيلي الشهير (ايلي كوهين) الذي أعدم شنقاً في دمشق عام 1968.

8 - في 2 أبريل 1968 جرت عملية تبادل مع الأردن. حيث أفرجت إسرائيل عن (12) أسيراً . بينما سلمت الأردن لإسرائيل جثة جندي كان قد قتل في معركة الكرامة. بينما لازال جنديان آخران مفقودان حتى الآن وتابوتان يحتويان على تراب.

9 - في تاريخ 32 يوليو 1968 جرت أول عملية تبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي . وذلك بعد نجاح مقاتلين فلسطينيين ينتمون لإحدى فصائل المنظمة (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) بقيادة الرفيق المناضل يوسف الرضيع والرفيقة ليلي خالد باختطاف طائرة إسرائيلية تابعة لشركة العال . والتي كانت متجهة من روما إلى تل أبيب وأجبرت على التوجه إلى الجزائر الشقيقة والهبوط هناك وبداخلها أكثر من مائة راكباً . وكانت أول طائرة إسرائيلية تختطف محدثة بذلك نقلة نوعية جديدة في أساليب النضال الفلسطيني . وتم إبرام الصفقة مع دولة الاحتلال من خلال الصليب الأحمر الدولي وأفرج عن الركاب مقابل (37) أسيراً فلسطينياً من ذوي الأحكام العالية من ضمنهم أسرى فلسطينيين كانوا قد أسروا قبل العام 1967م .

10 - في نهاية العام 1969 خطفت مجموعة من (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) بقيادة ليلي خالد طائرة العال الإسرائيلية وكان مطالب الخاطفين الإفراج عن الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي وحطت الطائرة في بريطانيا واستشهد الرفيق باتريك اورغويلو بينما تم اعتقال ليلي خالد . وبعدها تم اختطاف طائرة بريطانية من قبل مجموعة تتبع لنفس التنظيم وأجريت عملية تبادل أطلق بموجبها سراح المناضلة ليلي خالد .

11 - في بداية عام 1970 وقع بأيدي المصريين (12) جندياً إسرائيلياً ووقع ثلاثة آخرون بأيدي السوريين. وفي 16 أغسطس 1970 أُرجمت مصر لإسرائيل طياراً مصاباً. وفي 29 مارس 1971 أفرجت مصر عن جندي آخر مقابل الإفراج عن عدد محدود جداً من الجنود والمدنيين المصريين.

12 - بتاريخ 28 يناير 1971 جرت عملية جديدة بين إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح) وحكومة الاحتلال الإسرائيلي . وكانت عبارة عن عملية تبادل أسير مقابل أسير . حيث أطلقت بموجبها " إسرائيل " سراح الأسير الفلسطيني (محمود بكر حجازي) مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي (شموئيل فايز) والذي اختطفته حركة فتح في أواخر العام 1969م . ومن الجدير ذكره أن حجازي يعتبر أول أسير فلسطيني في الثورة الفلسطينية المعاصرة بعد انطلاقها في الأول من يناير عام 1965 . وقد اعتقل بتاريخ 1-18-1965 وكان أول من وجهت إليه تهمة الانتماء لحركة " فتح " كما وحكم عليه آنذاك بالإعدام ولكن الحكم لم ينفذ . وأجريت عملية التبادل في رأس الناقورة برعاية الصليب الأحمر وتوجه بعدها " حجازي " الى لبنان وعاد إلى غزة مع القوات الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو عام 1994 . ويقيم لأن في مدينة رام الله .

13 - وفي أوائل آذار عام 1973م جرت عملية تبادل مع سوريا. حيث أفرجت " إسرائيل " عن خمسة ضباط سوريين كانت قد اختطفتهم من جنوب لبنان خلال مهمة استطلاع عسكرية. إضافة إلى المناضل المرحوم عضو مجلس الشعب السوري. سابقاً. السيد كمال كنج أبو صالح . مقابل إطلاق سراح أربعة طيارين إسرائيليين كانوا بحوزة السوريين.

14 - في 3 يونيو 1973 أفرجت سوريا عن ثلاثة طيارين إسرائيليين وهم : جدعون ماجين - بنحاس نحمانى - بوعاز ايتان . بعد أن احتجزوا لمدة ثلاث سنوات في الأسر. وأفرجت إسرائيل مقابلهم عن (46) أسيراً سورياً .

15- وفي حرب عام 1973م . وقع بأيدي المصريين (242) جندياً إسرائيلياً . ومع سوريا (68) جندياً. من بينهم ثلاثة أسروا خلال فترة وقف إطلاق النار. ومع لبنان (4) جنود. بينما وقع في أيدي إسرائيل (8372) جندياً ومواطناً مصرياً منهم (99) خلال وقف إطلاق النار. بل أغلبهم الساحق هم مواطنون مصريون أسرتهم إسرائيل عندما دخلت لشرقي القناة حيث احتلت بعض القرى وحملت رجالها وشبابها أسرى من بيوتهم . و (392) سورياً . و (6) من المغرب. و (13) عراقياً . وقد تمت الصفقة مع مصر بين 15 نوفمبر 1973 و 22 نوفمبر 1973 حيث أطلقت مصر سراح (242) جندياً وضابطاً إسرائيلياً . مقابل أن أطلقت إسرائيل سراح ما تحتجز لديها من جنود وضباط مصريين .

16 - ومع سوريا تمت صفقة التبادل من 1 يونيو 1974 وحتى 6 يونيو 1974 وفي هذه الصفقة أفرجت إسرائيل عن (392) سورياً وستة مغاربة وعشرة عراقيين مقابل إطلاق سراح سوريا (68) أسيراً إسرائيلياً .

17 - وفي آذار 1974 أفرجت إسرائيل عن (65) أسيراً مصرياً وفلسطينياً مقابل إطلاق سراح جاسوسين إسرائيليين كانا محتجزين في مصر .

18 - وفي 4 أبريل 1975 أرجعت مصر لإسرائيل جثث ورفات (39) جندياً . وأفرجت "إسرائيل" بالمقابل عن (92) أسيراً من سجونها .

19 - بتاريخ 14 مارس 1979 جرت عملية تبادل الليطاني أو كما سميت " عملية النورس " بين " إسرائيل " ومنظمة التحرير الفلسطينية . حيث أطلقت الجبهة الشعبية-القيادة العامة وهي إحدى فصائل المنظمة التحرير الفلسطينية سراح جندي إسرائيلي كانت قد أسرته في عملية الليطاني بتاريخ 5 أبريل 1978 حينما تم مهاجمة شاحنة إسرائيلية في كمين قرب صور وهو ليس بعيداً عن مخيم الرشيدية فقتل آنذاك أربعة جنود إسرائيليين وأسروا واحد من قوات الاحتياط هو (أبراهام عمار) . وأفرجت إسرائيل بالمقابل عن (76) معتقلاً من كافة فصائل الثورة الفلسطينية وكانوا في سجونها . من ضمنهم (12) فتاة فلسطينية منهن كانت المناضلة الشهيرة (عفيفة حنا بنورة) من بيت ساحور التي توفيت قبل سنوات . وكذلك الأسيرة رسمية عودة وغيرهن .

20 - في 13 فبراير 1980 أطلقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي سراح المعتقل " مهدي بسيسو " أبو علي " و "وليام نصار " . مقابل إطلاق سراح المواطنة الأردنية " أمينة داوود المفتي " التي عملت جاسوسة لصالح الموساد الإسرائيلي حيث كانت محتجزة لدى حركة التحرير الوطني

الفلسطيني - فتح . وتمت عملية التبادل في قبرص وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر . يُذكر أن " المفتي " ولدت في إحدى ضواحي عمان الراقية عام 1939م وتنتمي لأسرة شركسية مسلمة لكنها تهودت وتزوجت طياراً يهودياً في النمسا ورحلت معه لإسرائيل وتعتبر أشهر جاسوسة عربية عملت لصالح الموساد .

21 - في 23 نوفمبر 1983م عملية تبادل جديدة ما بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح - إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية حيث أطلقت إسرائيل سراح جميع معتقلي معتقل أنصار في الجنوب اللبناني وعددهم (4700) معتقل فلسطيني ولبناني . و (65) أسيراً من السجن الإسرائيلي مقابل إطلاق سراح ستة جنود إسرائيليين من قوات (الناحال) الخاصة أسروا في منطقة بحمدون في لبنان من قبل منظمة التحرير الفلسطينية (حركة فتح) بتاريخ 4 سبتمبر 1982 وهم الياهو افوتفول - داني جلبوع - رافي حزان - روبين كوهين - ابراهام مونتبليسكي - آفي كورنفلد. فيما أسرت الجبهة الشعبية القيادة العامة جنديين آخرين . وتعتبر هذه العملية هي الأضخم في تاريخ عمليات التبادل .

22 - وفي 26 يونيو 1984م أعادت " إسرائيل " ثلاثة جنود من جنودها هم : (جيل فوجيل - ارئيل ليبرمان - يوناثان شلوم) وخمس جنود آخرين كانوا قد أسروا من قبل سوريا . مقابل الإفراج عن (291) جندي سوري و(85) معتقل لبناني من المقاومة الوطنية اللبنانية و(13) معتقلاً عربياً من الجولان السوري المحتل معتقلين منذ العام 1973 (بشروط بقائهم في الجولان المحتل). ورفات (74) جندياً .

23 - في 20 مايو 1985م أجرت " إسرائيل " عملية تبادل مع الجبهة الشعبية - القيادة العامة . وهي إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية . والتي سُميت بـ "عملية الجليل " وأطلقت إسرائيل بموجبها سراح (1155) أسيراً كانوا محتجزين في سجونها المختلفة. منهم (883) أسير كانوا محتجزين في السجن المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة . و (118) أسيراً كانوا قد خطفوا من معتقل أنصار في الجنوب اللبناني أثناء تبادل العام 1983 مع حركة فتح . و (154) معتقلاً كانوا قد نقلوا من معتقل أنصار إلى معتقل عتليت أثناء الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان. مقابل ثلاثة جنود كانوا بقبضة الجبهة الشعبية وهم الرقيب أول (حازي يشاي) وهو يهودي من أصل عراقي وقد أسر خلال معركة السلطان يعقوب في 11 يونيو 1982 حينما كان يقود إحدى الدبابات ضمن رتل من الدبابات الإسرائيلية . فضلت دبابته طريقها فأطلقت عليها مجموعة من الجبهة الشعبية - القيادة العامة قذائف آر بي جي مما أدى لإصابتها وبعدها شاهدها جندياً يفر من داخلها فتمكنوا من أسره ونقله لمكان آخر . والجنديان الآخران هما (يوسف عزون ونسيم شاليم) أحدهما من أصل هنغاري والآخر يهودي من أصل مصري . وقد أسرا في بحمدون بلبنان بتاريخ 4 سبتمبر 1982 . مع ستة جنود آخرين كانوا بحوزة حركة فتح وأطلق سراحهم ضمن عملية تبادل للأسرى عام 1983 . حيث أن مجموعة مشتركة من حركة فتح ومن الجبهة الشعبية تمكنت من أسر ثمانية جنود إسرائيليين . وتعتبر عملية التبادل هذه أعظم عملية تبادل شهدتها الصراع العربي الإسرائيلي وأكثرها زخماً . وتمت وفقاً للشروط والمعايير الفلسطينية . والفصائل الفلسطينية هي التي اختارت الأسماء بغض النظر عن طبيعة التهم التي أعتقلوا بسببها أو الأحكام التي صدرت بحقهم أو مكان سكنهم وجنسياتهم . وكان لهم حرية الإختيار طواعية عن الجهة التي يرغبون التوجه إليها بعد التحرر (بالإمكان زيارة موقعنا " فلسطين خلف القضبان " والإطلاع على أسماء كافة الأسرى الذين حرروا ضمن هذه العملية) .

24 - بتاريخ 11 سبتمبر 1985م أُفرجت " إسرائيل " عن (119) لبنانياً من سجن عتليت. ليرتفع بذلك عدد المعتقلين اللبنانيين المفرج عنهم منذ 4 يونيو 1985 م إلى (1132) معتقلاً. وذلك مقابل إطلاق سراح (39) رهينة أمريكية كانوا قد احتجزوا من على متن طائرة بوينغ الأمريكية التابعة لشركة (تي دبليو إي) في يونيو من العام ذاته. واحتجزتهم منظمة أطلقت على نفسها " الجهاد الإسلامي " . كما أُفرجت ميليشيا جيش لبنان الجنوبي (المتعاونة مع إسرائيل) عن (51) معتقلاً لبنانياً من سجن الخيام. وقامت " إسرائيل " أيضاً بتسليم رفات تسعة مقاتلين من حزب الله .

25 - كان العام 1991 قد شهد عمليتي تبادل بين حزب الله و" إسرائيل " . الأولى تمت في 21 يناير 1991 . وأُفرجت " إسرائيل " بموجبها عن 25 معتقلاً من معتقل الخيام بينهم امرأتان . والثانية بتاريخ 21 سبتمبر 1991 وأُفرجت " إسرائيل " عن 51 معتقلاً من معتقل الخيام مقابل استعادتها جثة جندي إسرائيلي كانت محتجزة لدى حزب الله .

26 - بتاريخ 13 سبتمبر 1991 استلمت إسرائيل جثة الجندي الدرزي " سمير أسعد " من بيت جن والتي كانت تحتجزها (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1983. في مقابل سماح إسرائيل بعودة أحد مبعدي الجبهة وهو النقابي " علي عبد الله أبو هلال " من أبو ديس والذي أبعده إسرائيل في العام 1986 .

27 - بتاريخ 21 أكتوبر 1991 أُفرجت حركة " الجهاد الإسلامي " عن أستاذ الرياضيات في الجامعة الأمريكية في بيروت " جيسى تيرتر ". في مقابل إطلاق إسرائيل سراح (15) معتقلاً لبنانياً بينهم (14) من معتقل الخيام.

28 - بتاريخ 21 يوليو 1996 . أُرجعت لإسرائيل رفات الجنديين (يوسف بينيك و رحاميم الشيخ). وأُفرجت إسرائيل في المقابل عن رفات (132) لبنانياً استشهدوا في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية إلى السلطات اللبنانية. كما أطلقت منظمة " حزب الله " سراح (17) جندياً من جيش لبنان الجنوبي. وأطلق الأخير سراح (45) معتقلاً من منظمة " حزب الله " من معتقل الخيام. وقد تمت العملية بوساطة ألمانية .

29 - في العام 1997 جرت اتفاقية تبادل ما بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي وما بين الحكومة الأردنية وأطلقت بموجبها الحكومة الأردنية سراح عملاء الموساد الإسرائيلي الذين اعتقلتهم قوات الأمن الأردنية بعد محاولتهم الفاشلة لاغتيال القائد الفلسطيني " خالد مشعل " رئيس المكتب السياسي لحركة " حماس " . فيما أطلقت حكومة الاحتلال سراح الشيخ الشهيد " أحمد ياسين " مؤسس حركة حماس . والذي كان معتقلاً في سجونها منذ العام 1989 وكان يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة .

30 - في 26 يونيو 1998 قامت السلطات الإسرائيلية بإعادة (40) جثة لشهداء لبنانيين وإطلاق سراح (60) معتقلاً لبنانياً (منهم 10 معتقلين كانوا محتجزين في السجون الإسرائيلية في فلسطين المحتلة و50 آخرين من سجن الخيام) . وقد تم إخراج جثث (38 شهيداً) من المقابر و جثتين من مشرحة أبو كبير. إحداهما جثة الشهيد " هادي نصر الله " مجل السيد حسن نصر الله الأمين العام لمنظمة حزب الله . وبالمقابل سلم " حزب الله " رفات الرقيب " إيتاماريليا " من وحدة الكوماندوز الإسرائيلي في سلاح البحرية في القسم العسكري في مطار اللد والذي قتل معه (11)

جندياً وضابطاً إسرائيلياً آخرين من الكوماندوز البحري الإسرائيلي خلال تنفيذهم مهمة خاصة في لبنان .

31 - في العام 2003 أفرجت " إسرائيل " عن رفات عنصرين من حزب الله هما (عمار حسين حمود وغسان زعتر) . مقابل السماح للوسيط الألماني بزيارة العقيد (الحنان تانينباوم) الذي كان محتجزاً لدى منظمة حزب الله اللبنانية .

32 - في 29 يناير 2004 صفقة تبادل جديدة ما بين منظمة " حزب الله " وحكومة الاحتلال الإسرائيلي عبر الوسيط الألماني . أفرجت " إسرائيل " بموجبها عن (462) معتقلاً فلسطينياً ولبنانياً منهم (30) أسيراً عربياً و(مواطن ألماني) و(431) أسيراً فلسطينياً . ومن بين الأسرى العرب (24) لبنانياً . كان أشهرهم القيادي في " حزب الله " الشيخ " عبد الكريم عبيد " الذي اختطفه الإسرائيليون من لبنان في العام 1989 . و" مصطفى ديراني " الذي اختطفه الإسرائيليون في العام 1994 . و (6) أسرى عرب . ولم يكن من ضمنهم أي أسير مصري أو أردني أو من الجولان السورية المحتلة . كما أعادت جثث " تسعة وخمسين " مواطناً لبنانياً . والكشف عن مصير (أربعة وعشرين) مفقوداً لبنانياً وتسليم خرائط الألغام في جنوب لبنان وغرب البقاع . و أفرجت " اسرائيل " خلالها عن المواطن الألماني (ستيفان مارك) . الذي اتهمته بالانتماء لحزب الله وأنه كان ينوي القيام بعملية ضد إسرائيل .

وفي إطار "الصفقة " أفرجت " اسرائيل " عن (431) فلسطينياً كما أشرنا آنفاً . وتم اختيار هؤلاء الفلسطينيين وفقاً لـ (المعايير الإسرائيلية) . حيث أن جميعهم كانوا من الضفة الغربية وقطاع غزة . واستبعد أسرى القدس وأسرى الداخل (1948) . وأن جميع من أفرج عنهم (باستثناء 20 أسيراً) كانوا قد اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى . كما أن القائمة تضمنت (60) معتقلاً إدارياً والباقيون شارفت محكومياتهم على الانتهاء . ولم تتضمن القائمة أسرى قدامى أو من ذوي الأحكام العالية أو من توصفهم سلطات الاحتلال بـ (الأيدي الملوحة بالدماء) . وبالمقابل أفرج " حزب الله " عن قائد في الجيش الإسرائيلي هو العقيد " الحنان تانينباوم " ورفات (3) جنود إسرائيليين هم : (آدي أفيتام - بيني أفراهام - الدرزي عمر سويد) الذين كانوا قد قتلوا في أكتوبر 2000 واحتجزت منظمة " حزب الله جثامينهم .

ومن الجدير ذكره أن " إسرائيل " رفضت أن تتضمن هذه الصفقة إطلاق سراح الأسير اللبناني " سمير القنطار" الذي كان معتقلاً منذ 22 إبريل 1979 م . وربطت ذلك بمعرفة مصير الطيار الإسرائيلي " رون آراد " الذي أسقطت طائرته فوق الأراضي اللبنانية عام 1986 م .

33 - بتاريخ 5 ديسمبر 2004 أفرجت الحكومة المصرية عن الجاسوس الإسرائيلي (عزام عزام) . وبالمقابل أفرجت الحكومة الإسرائيلية عن (6) طلاب مصريين كانوا معتقلين لديها . ووفقاً لهذه العملية التبادلية التي سُميت بالتفاهات المصرية - الإسرائيلية . أطلقت إسرائيل بتاريخ 28 ديسمبر 2004 سراح (165) معتقلاً فلسطينياً كانوا قد اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى (باستثناء معتقل واحد كان قد أعتقل في العام 1999) . منهم (52) معتقلاً كانوا معتقلين بسبب دخولهم إسرائيل بدون تصريح عمل . والباقيون من ذوي الأحكام الخفيفة ومن شارفت محكومياتهم على الانتهاء .

34 - بتاريخ 15 أكتوبر 2007 عملية تبادل محدودة جرت ما بين حزب الله . وحكومة الاحتلال الإسرائيلي . حيث استعادت بموجبها " إسرائيل " جثة أحد مواطنيها ويدعى (غبرئيل) وتقول أنه مدني من اليهود الفلاشا و صياد جرفته مياه البحر إلى الشواطئ اللبنانية ووصل لأيدي حزب الله

. فيما استعاد حزب الله جثتي مقاتلين من حزب الله هما محمد يوسف عسيلي (ذو الفقار) ومحمد دمشقية اللذان استشهدا خلال حرب تموز من العام الماضي . وأفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن المواطن حسن عقيل الذي اعتقلته القوات الإسرائيلية خلال حرب تموز .

35 - في الثامن من يونيو 2008 " إسرائيل " تطلق سراح الأسير اللبناني (نسيم نسر) وتعيده إلى لبنان بعد أن أمضى في السجن ست سنوات أنهم فيها بالتجسس لصالح " حزب الله " . وبالمقابل " حزب الله " أعاد لإسرائيل أشلاء جثث تعود لأربعة جنود إسرائيليين قتلوا خلال حرب تموز عام 2006م . ونقلت تلك الأشلاء داخل أكياس صغيرة ووضعت في النعش الذي نقل إلى إسرائيل . وقدر آنذاك بأن هذه العملية هي مقدمة تمهيدية لصفقة تبادل كبرى بين حزب الله و"إسرائيل" . يتم بموجبها إعادة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لدى حزب الله والإفراج عن الأسير سمير قنطار وأسرى لبنانيين آخرين . وهذا ما تم فعلاً في وقت لاحق من نفس العام .

36 - بتاريخ 15 يوليو 2008 جرت صفقة تبادل جديدة ما بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة حزب الله اللبنانية . وأطلق بموجبها سراح عميد الأسرى العرب عموماً الأسير اللبناني " سمير القنطار" الذي كان معتقلاً منذ 22 أبريل 1979 . وأربعة أسرى لبنانيين آخرين كانوا قد اعتقلوا في حرب تموز 2006 . كما واستعاد " حزب الله " جثامين لـ (199) شهيداً فلسطينياً ولبنانياً وعربياً . كانت محتجزة لدى الاحتلال في ما يُعرف بـ " مقابر الأرقام " .

وبالمقابل استعادت " إسرائيل " الجنديين الإسرائيليين (أيهود غولدفاسير . إداد ريجيف) . وكانا في عداد الموتى . حيث تم أسرهما ضمن عملية عسكرية لمنظمة حزب الله تمت في الثاني عشر من تموز عام 2006 . وفي مرحلة لاحقة وبعد أقل من شهر . وتحديداً في 6 أغسطس 2008 . أطلقت سلطات الاحتلال سراح خمسة أطفال فلسطينيين كانوا معتقلين لديها ويقضون أحكاماً خفيفة وذلك كبادرة حسن نية تجاه الأمين العام للأمم المتحدة .

37 - في 1 أكتوبر 2009 إسرائيل تفرج عن عشرين أسيرة فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة . مقابل الحصول على معلومات عن حالة " شاليط " المأسور لدى الفصائل الفلسطينية بقطاع غزة منذ 25 حزيران 2006 . من خلال حصولها على شريط " فيديو " لمدة دقيقتين . ومصور حديثاً يُظهر " شاليط " وهو بصحة جيدة . واعتبرت صفقة " شريط الفيديو " هذه جزء من مفاوضات لإتمام الصفقة الكبرى .

عمليات تبادل محتملة

فيما لا تزال الفصائل الفلسطينية بقطاع غزة (حركة حماس وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام) تحتجز الجندي الإسرائيلي " جلعاد شاليط " منذ 25 يونيو 2006 . والذي أسر خلال عملية (الوهم المتبدد) على حدود قطاع غزة واستشهد خلالها المقاومان " حامد الرنتيسي " و" محمد عزمي فروانة " .

يذكر بأن أسرى الجندي " شاليط " أكدوا مراراً وتكراراً أنهم لن يطلقوا سراحه إلا بعملية تبادل أسرى وفقاً للشروط والمعايير الفلسطينية . وتبقى أنظار الأسرى وذويهم معلقة على تداعيات صفقة " جلعاد شاليط " المأسور في غزة . ويعربون عن أملهم في أن تكون صفقة منسرفة .

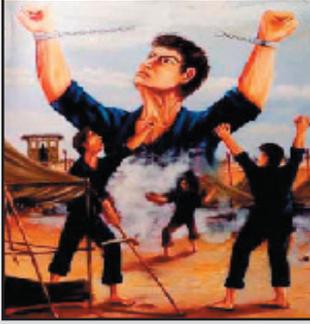
تتجاوز أخطاء " أوصلو " . وتكفل كسر المعايير وخطم الشروط الإسرائيلية . وتضمن إطلاق سراح الأسرى القدامى ورموز المقاومة دون استثناء أو تمييز . وتكرر صفقة تبادل الأسرى التي جرت عام 1985 بشروطها ومعاييرها وبنوعية الأسرى الذين حرروا بموجبها وبدون استثناء أو تمييز . والجميع يؤكد بأن أي صفقة ستكرر أخطاء أوصلو . ويمكن أن تستثنى الأسرى القدامى أو أي منهم أو تستبعد أسرى القدس وال48 . وتُبقى رموز المقاومة في الأسر . ستفقد مضمونها . وستكون " صفقة " غير مقبولة .

أكثر من جهة عربية حررت أسرى فلسطينيين

بلاحظ من خلال عرضنا السابق أنه وفي ظل توقف صفقات التبادل فلسطينياً منذ العام 1985 . فإن أكثر من جهة عربية حررت أسرى فلسطينيين في الفترة الممتدة ما بين (1985-2008) ففي العام 1997 جرت اتفاقية تبادل ما بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي وما بين الحكومة الأردنية وأطلقت بموجبها الحكومة الأردنية سراح عملاء الموساد الإسرائيلي الذين اعتقلتهم قوات الأمن الأردنية بعد محاولتهم الفاشلة في اغتيال الأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس . فيما أطلقت حكومة الاحتلال سراح الشهيد الشيخ " أحمد ياسين" مؤسس حركة حماس " رحمه الله " . والذي كان معتقلاً في سجونها منذ العام 1989 وكان يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة .

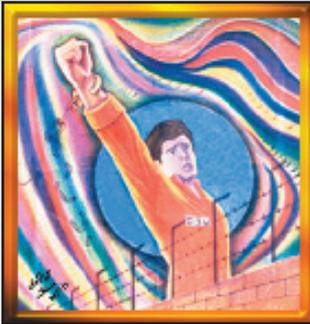
وبتاريخ 29 يناير 2004 تمكنت منظمة حزب الله اللبنانية من تحرير (431) معتقلاً فلسطينياً من الضفة الغربية وقطاع غزة فقط . وذلك في إطار صفقة التبادل التي جرت ما بين المنظمة وحكومة الاحتلال في ذلك التاريخ . ولكن وللأسف قائمة الأسرى الفلسطينيين أعدت من قبل الطرف الإسرائيلي فقط ووفقاً للشروط والمعايير الإسرائيلية . وبالتالي لم تتضمن أيّاً من أسرى المناطق التي احتلت عام 1948 . أو من أسرى القدس . أو من الأسرى القدامى ومن ذوي الأحكام العالية . أو من تصفهم " إسرائيل " باطلاً بأن أيديهم ملطخة بالدماء " بل جميع من أفرج عنهم (باستثناء 20 أسير) كانوا قد اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى . وشارفت محكومياتهم على الانتهاء .

بمعنى الصفقة وبالرغم من أنها كانت رائعة لبنانياً . فإنها كانت مخيبة للأمال فلسطينياً وتسرب الإحباط للأسرى ولذويهم الذين كانوا يعلقون آمالاً كبيرة على هذه الصفقة . ولم يشعر الفلسطينيون بالفارق الإيجابي فيما يتعلق بالشق الخاص بالأسرى الفلسطينيين في صفقة التبادل هذه . وما بين إفراجات " حسن النوايا " التي تتم في إطار " العملية السلمية " . بل إفراجات حسن النوايا كانت أفضل حالاً . ومقارنتنا هذه ليست تقييماً من شأن عملية التبادل أو من أهمية المقاومة في تحرير الأسرى . بل جاءت مقارنتنا لعدم التقليل من شأن الإفراجات السياسية من جانب . ومن جانب آخر لإبراز الثغرات التي واكبت تلك الصفقة و حتى لا نقسوا على السلطة الفلسطينية . حيث المنطق يقول بأن " صفقات التبادل " كان يجب أن تكون أفضل بكثير من إفراجات " العملية السلمية " وليس العكس . ومع ذلك فإن منظمة حزب الله لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار في عملية التبادل التي جرت في تموز 2008 والتي هي الأخرى كانت أسوأ من سابقتها بالنسبة للأسرى الفلسطينيين . بحيث لم تتضمن سوى إطلاق سراح خمسة أطفال من الضفة الغربية متبقي لهم فترات بسيطة .



وبتاريخ 28 ديسمبر 2004 أطلقت الحكومة الإسرائيلية سراح (165) معتقلاً فلسطينياً . منهم (52) كانوا معتقلين بسبب دخولهم إسرائيل بدون تصريح عمل . والباقيون من ذوي الأحكام الخفيفة ومن شارفت محكومياتهم على الانتهاء . وذلك في إطار التفاهات ما بين الحكومتين المصرية - الإسرائيلية . حيث كانت الحكومة المصرية قد أفرجت عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام . وبالمقابل أفرجت الحكومة الإسرائيلية عن 6 طلاب مصريين كانوا معتقلين لديها وذلك بتاريخ 5 ديسمبر 2004 .

وفي إطار عملية التبادل التي جرت منتصف تموز من العام 2008 . وفي مرحلة لاحقة وبعد أقل من شهر أطلقت سلطات الاحتلال سراح (خمسة أطفال فلسطينيين) من ذوي الأحكام الخفيفة كبادرة حسن نية تجاه الأمين العام للأمم المتحدة .

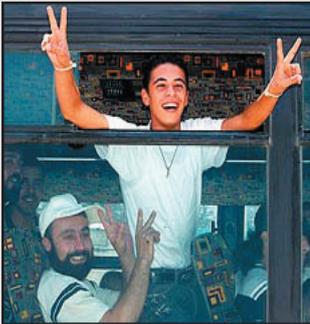


وهنا لا بد من التأكيد بأن الأسرى ناضلوا وضحووا بزهرات شبابهم وأفنوا سنوات أعمارهم في غياهب سجون ومعتقلات الاحتلال . من أجل تحرير فلسطين ومقدساتها وأراضي عربية محتلة أخرى . أي من أجل قضايا عربية . إسلامية مقدسة وعادلة . وفي إطار مقاومة مشروعة للإحتلال تكفلها كافة المواثيق الدولية . ومن واجبنا كفلسطينيين ومن واجب الأمتين العربية والإسلامية السعي المتواصل من أجل تحريرهم فلا كرامة لأمة لا تكرم أبطالها ولا تسعى لتحرير أسراها



الفصل الثاني
العملية السلمية " والأسرى "





تناولنا في الفصل الأول تاريخ عمليات تبادل الأسرى ومجمل صفقات التبادل منذ العام 1948 وحتى نهاية العام المنصرم 2009 . ما بين حكومات الإحتلال الإسرائيلي المتعاقبة من جهة . والدول العربية وفصائل المقاومة العربية المتمثلة بمنظمة " حزب الله " اللبنانية . وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى . والتي كان آخرها عربياً تلك العملية التي جرت في منتصف تموز عام 2008 ما بين حزب الله وحكومة الإحتلال . وفلسطينياً ما عرفت بصفقة " شريط الفيديو " في الأول من أكتوبر من العام الماضي . ليصل العدد الإجمالي لعمليات تبادل الأسرى إلى (37) عملية تبادل . أطلق بموجبها سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين العرب.

واليوم وبعد مرور أكثر من 16 عاماً على " أوصلو " وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية . وكي يكتمل المشهد العام بالنسبة لقضية الأسرى الفلسطينيين وقضية تحريرهم كان لا بد لنا وأن نسلط الضوء على دور الاتفاقيات السياسية الموقعة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية من جانب . وحكومات الإحتلال الإسرائيلي من جانب آخر . وعمّا أثمرت عنه تلك الاتفاقيات . وما تضمنته من فقرات ونصوص تتعلق بالأسرى والمعتقلين .

فهل استطاعت أن تحقق حلمهم بالحرية وأن تنهي معاناتهم ؟ . بمعنى هل كانت ناصعة البياض ؟ أم أنها كانت سيئة وفاقمت من معاناتهم وكانت سوداوية اللون كما يصفها البعض ..؟ أم أنها كانت رمادية اللون كما نصفها نحن وفقاً لما توصلنا إليه من خلال بحثنا هذا ..؟ بمعنى لم تكن سيئة بهذا القدر . وفي الوقت ذاته لم تكن إيجابية بمجمل مسيرتها . بل حملت الكثير من الأخطاء والثغرات . وحققت العديد من الإنجازات التي لا يمكن تجاوزها أو القفز عنها . وسنستعرض خلال بحثنا هذا مجمل تلك الاتفاقيات بسلبياتها وإيجابياتها . ببياضها وسوادها . لنقدم للقارئ صورة موضوعية للواقع كما هو وفقاً لما توصلنا إليه بعد بحث عميق وجهد شخصي وتطوعي .

وبالمناسبة نحن هنا لسنا بصدد الدفاع عن السلطة الوطنية الفلسطينية و" العملية السلمية " في تحرير الأسرى . كما لم نكن ندافع بالأمس عن " المقاومة و صفقات التبادل " في تحرير الأسرى . فالسلطة أخطأت في جوانب عدة . والمقاومة قصّرت في جوانب أخرى وفشلت في تحرير أي أسير طوال ربع قرن . لكننا بصدد تكامل الأدوار وعرض الحقائق كما هي دون نقصان بإيجابياتها وسلبياتها .

ومن جانب آخر نحن هنا لسنا بصدد عرض كل ما قدمته وتقدمه السلطة الوطنية الفلسطينية من جهود وخدمات ودعم مادي واجتماعي وقانوني .. الخ للأسرى وذويهم وللأسرى المحررين . فهذه الجهود بحاجة إلى دراسة أخرى . لكننا هنا بصدد ما حققته السلطة الوطنية من إطلاق سراح آلاف المعتقلين الفلسطينيين خلال ستة عشر عاماً مرت على نشأتها .

نرحب بانعتاق أي أسير من سجون الاحتلال

إطلاق سراح الأسرى يتم في إطار ثلاث طرق . إما بانتهاء فترة التوقيف أو فترة الحكم الجائرة . أو ضمن صفقة تبادل للأسرى . أو ضمن اتفاق بين طرفين في إطار مسيرة مفاوضات وعملية سياسية . أو تحت ما يسمى " حسن النوايا " من طرف واحد كما حصل مراراً . والأسرى ومنذ اليوم الأول لاعتقالهم يتسلحون بأمل تحررهم . ويستمدون منه قوة صمودهم . وليس مهماً بالنسبة لهم بأي طريقة سيتحررون بها . أو الجهة التي ستحررهم عربية كانت أم فلسطينية . بالقاومة أو في إطار المفاوضات السياسية . بانتهاء فترة محكوميتهم أوفي إطار ما يُسمى بـ " حسن النوايا " . طالما أن هذا لا يمس المبادئ والثوابت التي ناضلوا واعتقلوا من أجلها . ونحن على الدوام نرحب ومن أعماق قلوبنا بإطلاق سراح أي أسير فلسطيني أو عربي . بغض النظر عن الطريقة التي يطلق سراحه بها . لأن تحرره يعني عودته لأسرته وأحبته . ووضع حد لمعاناته ومعاناة أسرته . و يعني أيضاً إضافة جديدة لبناء الوطن الذي هو بحاجة لكل الجهود المخلصة .

السلطة الوطنية الفلسطينية و"العملية السلمية" عززت أمل الأسرى بالحرية

العملية السلمية وبدون أدنى شك عززت لدى الأسرى والشعب الفلسطيني عامة . أمل الحرية . وتعزز هذا الأمل تدريجياً منذ مؤتمر مدريد وما تلاه من لقاءات فلسطينية - إسرائيلية . وصولاً لإتفاقية " أوسلو " . وعلق الجميع آمالاً كبيرة على العملية السلمية وإمكانية التوصل إلى اتفاق سياسي يكفل حقوق الشعب الفلسطيني ويحقق طموحاته . ومنها إطلاق سراحهم من غياهب سجون الاحتلال .. ولكن هذا الأمل بدأ يخبو ويتراجع بعد بضع سنوات وتحديداً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى .

وجاء إعلان المبادئ في أوسلو في الثالث عشر من سبتمبر عام 1993 . ليفتح عهداً جديداً في تاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وليشكل منعطفاً تاريخياً . وتحولاً نوعياً على مسار القضية الفلسطينية . ويرفع سقف التوقعات والآمال لدى الأسرى بشكل عام . ولن ينتمون للفصائل المؤيدة له بشكل خاص . والذين اعتبروا أنفسهم في عداد المحررين . وأن مسألة إطلاق سراحهم ما هي إلا مجرد وقت يمتد لأيام قلائل أو لأسابيع فقط . أو لبضعة شهور كأقصى حد . ما دفع الأسرى لإقامة الحفلات والأفراح مهنيين أنفسهم وبعضهم البعض وتعانقوا سويًا عنان المنتصرين بسعادة لا توصف .

وكنت حينها داخل الأسر . وأذكر جيداً تلك المشاهد . كما أذكر حينما رُفِع العلم الفلسطيني خفاً ولأول مرة داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية . كما أذكر وسمعت عن مشاهد وصور لبعض الأسرى وهم يوزعون حاجياتهم الخاصة . ويُتلفون كراريسهم الثقافية ووثائقهم التنظيمية . وأقاموا الحفلات اليومية في كافة السجون والمعتقلات . وأخذوا يستعدون للإنعتاق من الأسر . صوب عالم الحرية الذي طالما حلموا به . وينتظرون فقط قدوم السجنان ليفتح لهم الأبواب ويعطيهم شارة الخروج .

لكن الأيام جاءت متناقضة . حيث حملت السعادة للعدد الأكبر منهم . فيما كانت مخيبة لأمال الكثيرين أيضاً . فبدأت الإفراجات بعد قرابة ثلاثة شهور وتوالت لتشمل آلاف منهم . والبعض الآخر شملته الإفراجات بعد سنوات . فيما لا يزال (314) أسيراً منهم يرزحون في السجون الإسرائيلية لغاية الآن . رغم مرور ستة عشر عاماً على اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الرابع من مايو 1994 . ومن بين هؤلاء (114) أسيراً قد مضى على اعتقالهم عشرين عاماً وما فوق وهؤلاء يُطلق عليهم مصطلح " عمداء الأسرى " . فيما يوجد من بينهم أيضاً (14) أسيراً) مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن وهؤلاء يُطلق عليهم مصطلح " جنرالات الصبر " .

يجب أن تتكامل الأدوار بين المقاومة و"العملية السلمية"

من المؤكد أن العملية السلمية بالظروف الحالية المحيطة بها والتي تمر بها . لن تفضي إلى إطلاق سراح القدامى من الأسرى وذوي الأحكام العالية ورموز المقاومة . الأمر الذي يستوجب إدراج أسماء هؤلاء ضمن عملية التبادل المحتملة والتي يدور الحديث والتفاوض حولها . وبذلك تتكامل الأدوار بما يخدم قضية الأسرى وحريرهم . وهنا أدعو الأسرى وأهالي الأسرى ألا يفقدوا ثقتهم بالمقاومة في تحرير أبنائهم . لكن عليهم أيضاً ألا يفقدوا الثقة بالعملية السلمية في تحرير أبنائهم . لأن التجربة السابقة أثبتت أنها قادرة على تحرير الكثيرين منهم ولكن في ظروف غير تلك التي هي عليها الآن .

العملية السلمية حررت الآلاف ولكن ...

وفي السياق ذاته يمكن القول بأن " العملية السلمية " في الفترة الممتدة ما بين اتفاق أوسلو 13 سبتمبر 1993 . وانتفاضة الأقصى 28 سبتمبر 2000 . حررت الآلاف من الأسرى الفلسطينيين والعرب . في وقت عجزت فيه الفصائل الفلسطينية مجتمعة . عن تحرير ولو أسير واحد . منذ العشرين من مايو 1985 . أو بمعنى أدق منذ عملية تبادل الأسرى التي عرفت بـ " عملية الجليل " والتي جرت ما بين حكومة الاحتلال والجبهة الشعبية - القيادة العامة إحدى فصائل م.ت.ف . رغم العديد من المحاولات التي قامت بها تلك الفصائل ولكن وللأسف الشديد جميعها باءت بالفشل ولم تحرر أي من الأسرى .. !!

ولكن هذا لا يعني رضا التام عن مسار " العملية السلمية " ودور المفاوض الفلسطيني بالنسبة لقضية الأسرى . لأنها حملت أخطاء كبيرة في أوسلو . وتضمنت ثغرات عدة في الاتفاقيات اللاحقة . مما دفع أكثر من وزير ومسؤول فلسطيني الى التأكيد على أن أخطاء أوسلو لن تتكرر بالنسبة للأسرى .

إخفاق الفصائل (لا) يعني فقداننا الثقة بالمقاومة

وعلى الجانب الآخر فإن إخفاقات الفصائل في تحرير الأسرى (لا) يعني فقداننا الثقة بالمقاومة . فالخلل لم يكن في المقاومة . بل في أجندة الفصائل الفلسطينية في الداخل والخارج . والتي يفترض أن تكون قد كررت " عملية الجليل " مرات ومرات خلال السنوات الماضية . حتى تعزز الأمل لرموز ورجال المقاومة بشكل خاص . ومع ذلك لم ولن نفقد ثقتنا بالمقاومة . كما يجب أن (لا) نفقد ثقتنا بالعملية السلمية في تحرير الأسرى . فالأدوار يجب أن تكون تكاملية لمصلحة الأسرى وتحريرهم . دون التقليل من شأن أي منها . فما عجزت أو ستعجز عن تحقيقه " المفاوضات " . يجب أن يحققه " المقاومة " .

العملية السلمية أثمرت عن تحرير 13352 أسير وأخفقت في فرض شروطها

أسفرت العملية السلمية عن تحرير (13352 معتقل) منذ أوسلو وحتى نهاية العام 2009 (بينهم 2102) خلال انتفاضة الأقصى لكنها أخفقت في فرض شروطها وتحرير المئات الآخرين من الأسرى .

لقد سقنا الأمثلة أعلاه لوصف حقائق جرت خلال الفترة الماضية وبالتحديد منذ العام 1985 وحتى نهاية العام 2009 . مما يؤكد على أن المقاومة الفلسطينية والعربية لم تنجح في فرض شروطها . أو ما يمنحها الأفضلية على السلطة الوطنية الفلسطينية وجهودها في تحرير الأسرى الفلسطينيين رغم ما يمكن أن يُسجل هنا من أخطاء وقصور .

وبالأرقام وحسب ما نملكه من معلومات فإنه حين التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بتاريخ 13 سبتمبر 1993 في أوسلو . كان عدد الأسرى والمعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية آنذاك (12500) معتقل .

وحيثما اندلعت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000) . لم يكن في السجون والمعتقلات الإسرائيلية سوى (1250) أسير

ومع نهاية العام 2009 لم يكن قد تبقى منهم سوى ما يُقارب (460 أسيراً فقط) . بينهم (314) أسيراً معتقلون منذ ما قبل أوصلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الرابع من مايو / أيار عام 1994 م . وباقي الأسرى اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى . بمعنى أنه في إطار ما يُسمى ببناء وتعزيز الثقة المتبادلة وحسن النوايا . ومنذ أوصلو وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى 28 سبتمبر 2000 . قد أثمرت " العملية السلمية " والمفاوضات والاتفاقيات المختلفة عن تحرير (11250) أسيراً ومعتقلاً فلسطينياً وعربياً . أي ما نسبته (90 %) من إجمالي الأسرى والمعتقلين . وهذه حقيقة لا يمكن إغفالها أو القفز عنها (يمكن فقط أن نستثني من هؤلاء من حرروا نتيجة انتهاء فترة محكومياتهم وهم جزء بسيط وليس بالكبير) وبالإضافة الى ذلك (2102) خلال انتفاضة الأقصى ليصل مجموع ما أثمرت عن تحريرهم " العملية السلمية " الى (13352) معتقلاً .

الإفراجات لم تكن أرقام فحسب ...

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تلك " الإفراجات " لم تكن مجرد أرقام فحسب . بل شملت المئات من كانوا يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد لمرّة أو لمرات عدة . وعدد من الأسرى من أمضوا فترات طويلة في الأسر . كما وشملت عدداً محدوداً من أسرى القدس ومناطق 48 رغم أن الاتفاقيات جَاهَلْتَهُمْ ولم ترد نصوص واضحة بخصوصهم . وامتدت لتشمل العشرات من أسرى " الدوريات " والعرب . فمنهم من عاد لوطنه الأصلي . ومنهم من فضل البقاء والإقامة في غزة . بالإضافة طبعاً لأسرى من الضفة والقطاع . ومع ذلك واكب العملية السلمية الكثير من الأخطاء بهذا الصدد .

" العملية السياسية " ثمر عن تحرير بعض القيادات والأسرى القدامى

تمكنت المفاوضات السياسية من الضغط على حكومة الاحتلال والإفراج عن بعض القيادات بشكل فردي ومن أمضوا فترات طويلة وصدر بحقهم أحكاماً بالسجن المؤبد عدة مرات . مثل الأسير " خليل الراعي " بعد أن أمضى 25 عاماً في الأسر . والأسير " سليم الزربعي " بعد أن أمضى أكثر من عشرين عاماً وآخرين . فيما أفرج عن الأسير الفلسطيني " أحمد جبارة أبو السكر " الذي كان قد أمضى 27 عاماً في سجون الاحتلال وكان آنذاك أقدم أسير فلسطيني . وذلك عشية لقاء السيد الرئيس " محمود عباس " الذي كان آنذاك رئيس الوزراء الفلسطيني . ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون بتاريخ 29 مايو 2003 .

وفي أغسطس عام 2008 وبعد جهود مضيئة بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية والسيد الرئيس " أبو مازن " تمكنت من كسر المعايير الإسرائيلية وإطلاق سراح عميد الأسرى " سعيد العتبه " الذي كان معتقل منذ أكثر من واحد وثلاثين عاماً . و" أبو علي بطا " المعتقل منذ ثمانية وعشرين عاماً .

الاتفاقيات ... نصوص وحقائق، إخفاقات وإنجازات

السرد السابق، بالتأكيد يقودنا الى الاستنتاج الذي أوردناه آنفاً بأن " العملية السلمية " لم تكن سيئة بالنسبة لقضية الأسرى ، كما أن تقييمنا هذا لا يعني رضا التام عن مسارها ، بالرغم مما حققت من إنجازات لا يمكن لأحد تجاهلها ، لأنها حملت أخطاء كبيرة في أوسلو ، وتضمنت ثغرات عدة في الاتفاقيات اللاحقة والتي من الممكن ، بل ويجب تجاوزها في الاتفاقيات القادمة .

وما لا شك فيه أن الشعب الفلسطيني وعموم الأسرى قد علقوا آمالاً كبيرة على اتفاق أوسلو ، باعتباره أنه سيوضع حداً للحرب والصراع بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وستصمت البندقية ، وبالتالي فإن المرحلة الجديدة تقضي الإفراج عن كافة الأسرى باعتبارهم أحد عناصر الصراع الذي وضعت اتفاقية السلام نهاية له ، ورأوا أن حصيلة أية تسوية سياسية بين طرفي النزاع لا بدّ وان تشمل إطلاق سراحهم ، إلى أن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن .

وبدأت الإفراجات بمعايير إسرائيلية ، فقسمت الأسرى وشتت شملهم ، ومزقت وحدتهم ، ما بين أسرى منظمة التحرير الفلسطينية وأسرى الحركات الإسلامية ، وما بين مؤيد ومعارض للعملية السلمية ، وحسب المناطق الجغرافية ما بين أسرى الضفة والقطاع ، وما بين أسرى القدس و48 ، وأسرى أيديهم "ملطخة بالدماء" وآخرين أيديهم غير ملطخة بالدماء ، وهكذا .. ومع مرور الوقت تسرب الإحباط والملل للحركة الأسيرة وأصابها الكثير من الترهل والضعف ، وعلى كل المستويات تنظيمياً وفكرياً وثقافياً واعتقالياً ، وهذه حقيقة لا يمكن اغفالها .

1. اتفاقية إعلان المبادئ - أوسلو الموقعة بتاريخ 13-9-1993 في واشنطن

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على هذه الاتفاقية نحو (12500) أسيراً فلسطينياً ، ولم تتطرق هذه الاتفاقية إلى قضية الأسرى في بنودها ونصوصها، وملت من أي نص واضح وصريح يلزم " إسرائيل " بالإفراج عن جميع الأسرى أو جزءاً منهم ضمن جدول زمني واضح ومرتبطة

بتنفيذ الخطوات والالتزامات الأخرى من الاتفاق . وإثما تركت قضية الإفراج عن الأسرى لحكومة الاحتلال والتعامل معها من منطلقات ما يسمى بمبادرات " حسن النية " ووفق مقاييس ونوايا دولة الاحتلال الداخليّة . وهذا ما مكّن إسرائيل من التلاعب بهذه القضية واستغلال الأسرى - ولا زالت - كرهائن سياسية وكورقة مساومة للضغط على الجانب الفلسطيني . وهذا ما مكّنها أيضاً من الاستمرار باحتجاز المئات من الأسرى المعتقلين منذ ما قبل اتفاق أوسلو .

ومع ذلك فلقد أفرجت " إسرائيل " بالفعل في الثلث الأول من عام 1994 . عن قرابة (2000) ألفي معتقل من الضفة والقطاع ومن متبقي لهم أيام وشهور فقط . وإذا كان اتفاق إعلان المبادئ لم يتضمن نصوصاً واضحة وصريحة . فإن بعض الاتفاقيات التي تلت ذلك حملت نصوصاً واضحة بالإفراج عن أسرى . ولكن تلك النصوص لم تكن كافية بالزام " إسرائيل " لتنفيذها والإفراج عن كافة الأسرى بدون استثناء . وفي سياق بحثنا سنستعرض النصوص المتعلقة بالأسرى كما تضمنتها الاتفاقيات المتعاقبة ما بين دولة الاحتلال من جانب . ومنظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية الفلسطينية من جانب آخر . ومدى التزام سلطات الاحتلال بتطبيقها . مع إبرازنا للثغرات التي يجب على المفاوض الفلسطيني تجاوزها في أية مفاوضات واتفاقيات مقبلة .

2- اتفاقية القاهرة (غزة / أريحا) الموقعة بتاريخ 4-5-1994

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على هذه الاتفاقية نحو (10500) أسيراً فلسطينياً وقد نصّت المادة (20) من تدابير تعزيز الثقة في البند الأول علي ما يلي : " لدى التوقيع على هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن أو تسليم السلطة الفلسطينية خلال مهلة خمسة أسابيع . (5000) معتقلاً وسجيناً فلسطينياً من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة . والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طيلة المدة المتبقية من مدة عقوبتهم" . وجاء في الاتفاق أيضاً أن الطرفين يواصلان التفاوض لإطلاق سراح أسرى آخرين بناء على مبادئ متفق عليها .

وقد أطلقت سلطات الاحتلال سراح (4450) معتقل منهم (550) أُطلق سراحهم إلى مدينة أريحا . وقرابة (350) سجين جنائي . ولم تلتزم حكومة الاحتلال بالإفراج عن العدد المتفق عليه . وتذرعت بأن عدم استكمال عدد المفرج عنهم حسب الاتفاق مرده رفض المئات من الأسرى التوقيع على وثيقة التعهد .

ويذكر أن سلطات الاحتلال أجبرت المفرج عنهم على التوقيع على وثيقة تعهد بنبذ "العنف والإرهاب" وفيما يلي نص هذه الوثيقة:

"أنا الموقع أدناه ، رقم الهوية

أتعهد بالامتناع عن كل أعمال الإرهاب والعنف كما أعلن أنني أعرف تمام المعرفة بأن التوقيع على هذه الوثيقة هو شرط لإخراجه من السجن وأعلم بأن هذا الإفراج قد تم في إطار مفاوضات مسيرة السلام التي أدمعها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في 13-9-1993 .

نص وثيقة التعهد التي أجبرت حكومة الاحتلال الأسرى المفرج عنهم على توقيعها:

الإجبار على التوقيع خرق للاتفاقيات الدولية

ونعتبر إجبار المفرج عنهم بالتوقيع على وثيقة كهذه ، خرقاً واضحاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تمنح الفرد حرية الرأي والتفكير والمعتقد السياسي، وخاصة المادة 19 من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" والتي نصت على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل". وبالنسبة هناك العديد من الأسرى من ينتمون لبعض فصائل المعارضة لاتفاق أوسلو لا سيما اليسارية منها . رفضوا آنذاك بالفعل التوقيع على هذه الوثيقة ما دفع سلطات سجون الاحتلال لوقف إجراءات الإفراج عنهم . وأعادتهم للسجن . ليتمكنوا شهوراً وسنوات أخرى . ولكن هذا لا يبرر تنصل " إسرائيل " من التزاماتها وعدم اطلاق سراح العدد المتفق عليه . لاسيما وأنه كان هناك الآلاف من المعتقلين من كانوا على استعداد للتوقيع على الوثيقة .

**3- اتفاقية طابا
الموقعة في واشنطن
بتاريخ
1995-9-28**

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين عند التوقيع على هذه الاتفاقية نحو (6000) معتقلاً فلسطينياً. وقد نصّت المادة (16) على إجراءات بناء الثقة في

البند الأول على ما يلي : ستُفْرَجُ إسرائيل عن أو تنقل إلى الجانب الفلسطيني موقوفين ومساكين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزّة . ستتم المرحلة الأولى للإفراج عن هؤلاء المساكين والموقوفين عند التوقيع على هذه الاتفاقية . والمرحلة الثانية ستتم قبيل يوم الانتخابات. فيما سيكون هناك مرحلة ثالثة من الإفراج عن الموقوفين والمساكين . وسيتم الإفراج عنهم ضمن الفئات المفصلة في البند السابع - الإفراج عن معتقلين ومساكين فلسطينيين - وسيكون المفرج عنهم أحرار في الرجوع إلى بيوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة) .

وقد نصّ الملحق السابع المرفق مع الاتفاقية على ما يلي:

إطلاق سراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين:
1- سيتم إطلاق سراح الموقوفين والسجناء كما هو متفق عليه في المادة (16) السادسة عشرة من هذه الاتفاقية على ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى:

عند التوقيع على الاتفاقية يتم إطلاق سراح (1500) معتقل :

حيث سيتم إطلاق سراح الأسرى حسب الفئات الآتية: الموقوفون أو السجناء سيكونون من ضمن الذين سيطلق سراحهم كما ورد أعلاه:

- 1 - سيتم إطلاق سراح جميع المعتقلات والسجينات في المرحلة الأولى.
- 2 - الأشخاص الذين قضوا أكثر من ثلثي المدة لمحكومتهم.
- 3 - الموقوفون أو السجناء المتهمون أو الذين سجنوا لقيامهم بتهم تتعلق بالأمن ولم ينتج عنها قتلى أو جرحى بصورة خطيرة.
- 4 - الموقوفون أو السجناء المتهمون أو المدانون بتهم إجرامية لا علاقة لها بالأمن.
- 5 - مواطنو الدول العربية الذين احتجزوا في إسرائيل بانتظار تنفيذ أوامر إبعادهم.

المرحلة الثانية:

قبل يوم الانتخابات (المجلس التشريعي) يتم إطلاق سراح (1200) معتقلاً :

الموقوفون والسجناء من بين الفئات المفصلة في هذه الفقرة والذين يطابقون المعيار المنصوص عليه في الفقرة أعلاه ستعتبرهم إسرائيل جديرين بإطلاق سراحهم:

- 1 - الموقوفون أو السجناء الذين تبلغ أعمارهم 50 سنة أو أكثر.
- 2 - الموقوفون أو السجناء تحت سن 18 عامًا.
- 3 - السجناء الذين مضى على مدة سجنهم 10 سنوات أو أكثر.

4 - الموقوفون أو السجناء المرضى وغير الأصحاء.

المرحلة الثالثة:

خلال مفاوضات الحل النهائي (لم يتم تحديد الوقت الزمني ولا أعداد المقرر إطلاق سراحهم) :

المرحلة الثالثة لإطلاق سراح السجناء والموقوفين ستتم خلال مفاوضات الوضع النهائي وستشمل الفئات المنصوص عليها أعلاه ومن الممكن البحث في إضافة فئات أخرى لها.

وضمن المرحلة الأولى كان من المقرر إطلاق سراح (1500) أسيراً بينهم جميع الأسيرات الفلسطينيات. إلا أن سلطات الاحتلال وبتاريخ 10-10-1995 . لم تفرج سوى عن (882) أسيراً وسجيناً بينهم (375) سجيناً تم اعتقالهم على خلفيات جنائية أي سجناء الحق العام. كما لم تلتزم " إسرائيل " في بنود المرحلة الأولى كما وردت في الاتفاقية . فلم تطلق سراح من أمضوا أكثر من ثلثي المدة .

و تحفظت إسرائيل على إطلاق سراح عدد من الأسيرات بحجة أن رئيس دولة الاحتلال "عيزرا وايزمن" لم يصادق على الإفراج عنهن بسبب اتهامهن بأعمال قتل فيها إسرائيليون وعلى ضوء ذلك اتخذت الأسيرات قراراً برفض الخروج من السجن بشكل فردي . وتمسكن بحقهن بالإفراج الجماعي والشامل كما نصت عليه الاتفاقية (إطلاق سراح جميع المعتقلات والسجينات) .

وقد تأخرت عملية إطلاق سراح الأسيرات الفلسطينيات قرابة ستة عشر شهراً . الى حين التوقيع على (بروتوكول الخليل) بتاريخ 17 يناير 1997م الذي أطلق بموجبه سراح كافة الأسيرات . وكان عددهن آنذاك (31) أسيرة . على الرغم أن هذا البروتوكول لم يتطرق لا من قريب أو من بعيد لقضية الأسرى وتناول فقط إعادة الانتشار في الخليل .

أما المرحلة الثانية فكان من المقرر خلالها إطلاق سراح (1200) أسيراً وقد أفرجت سلطات الاحتلال بتاريخ 10 يناير 1996 عن (782) أسيراً. كما أفرجت بتاريخ 11 يناير 1996 عن نحو (260) أسيراً . أي ما مجموعه (1042 معتقلاً) . لكن دون الالتزام بنصوص المرحلة الثانية كما وردت بالاتفاقية . وتلاعبت سلطات الاحتلال بشكل واضح بالقوائم حيث أدرجت أسماء (160) معتقلاً من قطاع غزة تم اعتقالهم بسبب دخولهم الخط الأخضر من دون حصولهم على تصاريح عمل. بالإضافة إلى (200) سجيناً جنائياً اعتقلوا على خلفيات جنائية. ولم تراعى سلطات الاحتلال الأوضاع الإنسانية في عملية الإفراج عن الأسرى. بل إن معظم الذين أفرج عنهم هم من انقضت مدة محكوميتهم أو من لم يتبق لهم سوى مدة وجيزة . وبالتالي لم تطلق سراح كافة الأسرى الأطفال ولا من تجاوزوا الخمسين عاماً . ولا عن كافة المرضى . أو من مضى على مدة سجنهم 10 سنوات فأكثر . والمرحلة الثالثة تكون خلال مفاوضات الحل النهائي دون تحديد الوقت الزمني . للمفاوضات أو للإفراجات . مما أبقى المجال مفتوحاً للتلاعب والمماطلة . ولم تنفذ هذه المرحلة لاحقاً .

المفاوض الفلسطيني نجح في إدراج نصوصاً واضحة ، ولكنه فشل في متابعة تنفيذها بشكل دقيق

نجح المفاوض الفلسطيني في اتفاقيتي طابا والقاهرة ، في إحداث تقدم نوعي بالنسبة لقضية الأسرى مقارنة باتفاق إعلان المبادئ في أوسلو . وتمكن فعلياً من إدراج نصوصاً واضحة وصريحة (ولكنها ناقصة وغير شاملة حيث تجاهلت أسرى القدس و48 ، واستثنت " الأيادي المملوطة بالدماء " حسب التصنيف الإسرائيلي) . إلا أنه - أي المفاوض - فشل في متابعة تنفيذها وتطبيقها . لأن كلا الإتفاقيتين افتقرتا لما يمكن أن يكون ملزماً لحكومة الاحتلال بتنفيذهما . وهنا تتحمل السلطة الوطنية والمفاوض الفلسطيني المسؤولية عن ذلك . حيث لم تلتزم حكومة الاحتلال بتلك النصوص ونجحت في إبقائها حبراً على ورق بالنسبة لاتفاق القاهرة أو اتفاقية طابا بمراحلها الثلاثة . وكان على المفاوض الفلسطيني أن ينفذ أمام كل مرحلة وأن يربط تطبيق التزاماته ، بمدى التزام " إسرائيل " بالتزاماتها .

مذكرة " واي ريفر " الموقعة بتاريخ 23 تشرين أول 1998 في واشنطن

كان عدد المعتقلين عشية التوقيع على هذه المذكرة يبلغ (3000) معتقل فلسطيني . وإذا كانت اتفاقيتي " طابا والقاهرة " قد تناولتا نصوصاً صريحة ومنقوصة . ولم تترجم . فإن مذكرة " واي ريفر " الموقعة بتاريخ 23 أكتوبر 1998 في واشنطن . وبدلاً من أن تتجاوز الثغرات السابقة في النصوص وفي المتابعة . جاءت عكس ذلك تماماً . بل ونسفت ما تم إجازته سابقاً . وشهدت تراجعاً كبيراً وغير مبرراً . وعادت بقضية الأسرى الى نقطة الصفر !.

ولم تتضمن هذه المذكرة أي نص خطي يتعلق بقضية الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين عامّة . وإمّا كان الحديث حول تعهد حكومة الاحتلال بضمان أمريكي بالعمل على إطلاق سراح (750) أسيراً فلسطينياً على ثلاث دفعات خلال ثلاثة شهور . بواقع (250) أسيراً في كل دفعة شهرياً . وبالفعل بتاريخ 20 نوفمبر 1996 أطلقت سلطات الاحتلال سراح (250) أسيراً فلسطينياً بينهم (94) معتقلاً سياسياً من ذوي الأحكام المنخفضة والمتوسطة والتي قاربت على الانتهاء . و(156) معتقلاً من الجنائين أي سجناء الحق العام .

و اعتبرت السلطة الوطنية الفلسطينية أن حكومة إسرائيل اخترقت اتفاقية مذكرة " واي ريفر " بما يتعلق بالأسرى . فيما بررت الحكومة الإسرائيلية ذلك بأن اتفاق واي ريفر لم يحدد صنف الأسرى الذين سيتم الإفراج عنهم . الأمر الذي خلق جوّاً من الإحباط والغضب لدى المواطنين الفلسطينيين ودفع الأسرى الفلسطينيين لإعلان الإضراب السياسي عن الطعام لمدة 10 أيام اعتباراً من تاريخ 5 ديسمبر 1998 مطالبين بإطلاق سراحهم .

وتزامن مع ذلك إعلان (70) أسيراً محرراً بمدينة غزة . بالإضراب المفتوح عن الطعام بينهم وزير الأسرى والمحررين آنذاك الأخ هشام عبد الرزق . تضامناً مع إضراب الأسرى وحققهم بالحريّة كجزء من استحقاقات عملية السلام . ومع ذلك لم تلتزم " إسرائيل " بالإفراج عن الدفعتين الثانية والثالثة . لكنها أفرجت عن المئات تحت ما يسمى ببوادر " حسن النية " من ذوي الأحكام الخفيفة ومن تبقي لهم فترات بسيطة .

4- اتفاقية شرم الشيخ الموقعة في 4 سبتمبر 1999

جاءت اتفاقية شرم الشيخ الموقعة بتاريخ 4 سبتمبر 1999م لتعالج جزءاً كبيراً من ذلك الخلل . فأوردت نصوصاً واضحة أبرزها :
(أن الحكومة الإسرائيلية ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل 13 أيلول 1993 . والذين اعتقلوا قبل 4 أيار 1994
(أي قبل إعلان المبادئ) وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية . وسيشكل الجانبان لجنة مشتركة لمتابعة القضايا المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين
الفلسطينيين. وستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتم الإفراج عنهم في المرحلتين الأولى والثانية . وهذه القوائم تنقل إلى
السلطات المختصة كتوصية بواسطة لجنة التوجيه والمتابعة . وستوصي اللجنة المشتركة بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنها للجهات المعنية
من خلال لجنة المراقبة والتوجيه .

والمرحلة الأولى للإفراج عن الأسرى تنفذ في 5 سبتمبر 1999م وتشمل (200) أسيراً والمرحلة الثانية تنفذ في 8 أكتوبر 1999 وتشمل (150) أسيراً
كما وسيفرج الجانب الإسرائيلي عن الدفعة الثالثة من المعتقلين قبل شهر رمضان (أي في نهاية نفس العام 1999) و لم يحدد عددها .
والتزمت حكومة الاحتلال بالإفراج عن الدفعة الأولى بتاريخ 9 سبتمبر 1999 وكان عددهم (199) أسيراً. بينما بلغ عدد المفرج عنهم في الدفعة
الثانية بتاريخ 1999-10-15 (151) أسيراً من ذوي الأحكام العالية والمؤبدات . ومن جرحوا إسرائيليين وقتلوا عملاء. وبينهم (42 أسيراً) من أسرى
الدوريات والعرب .

وبتاريخ 20 ديسمبر 1999 أفرجت السلطات الإسرائيلية عن (7) أسرى من القدس وذلك خلال عفو خاص أصدره الرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمن
كبادرة حسن نية . وفي تاريخ 29 ديسمبر 1999 أفرجت السلطات الإسرائيلية عن (26) أسيراً فلسطينياً بمناسبة شهر رمضان المبارك.
ولأول مرة تلتزم " إسرائيل " بالإفراج عن العدد المحدد في الدفعة الأولى وكذلك في الدفعة الثانية . وأطلق سراح أسرى مقدسيين . ونفذت الدفعة
الثالثة التي لم يحدد عددها أصلاً في الاتفاقية . لكنها لم تلتزم بالبنود الأخرى كالاتفاق على الأسماء أو الإفراج عن جميع من اعتقلوا قبل إعلان
المبادئ وقبل 4 أيار 1994. فهي ما تزال لغاية اليوم تحتفظ بـ (314) أسيراً اعتقلوا قبل ذلك التاريخ. وترفض دولة الاحتلال الإفراج عنهم بحجة أن
" أيديهم ملطخة بالدماء " وهذا يتناقض مع ما ورد في الاتفاقية .

الاتفاقية تضمنت تناقضاً

كما ولا بد من الإشارة بان الاتفاقية تضمنت تناقضاً في نصوصها . ففي الوقت الذي تحدث فيه عن الإفراج عن جميع من ارتكبوا مخالفاتهم

قبل أوصلو . بشكل واضح وصريح غير قابل للتأويل أو المماثلة . فإنها ذكرت نصاً مناقضاً " ستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتم الإفراج عنهم في المرحلتين الأولى والثانية . وهذه القوائم تنقل إلى السلطات المختصة كـ " توصية " . وهذا يعني انتقاء للأسرى وعدم شموليتهم وترك المجال للجانب الإسرائيلي بالتمسك بشروطه . وما يؤكد ذلك . هو أن الاتفاقية ذكرت أن العدد الإجمالي لمن سيطلق سراحهم في المرحلتين الأولى والثانية (350 أسير) ولم يحدد العدد في المرحلة الثالثة . في حين كان عدد الأسرى الذين كانوا معتقلين قبل أوصلو آنذاك قرابة (700) أسيراً .

وهنا كان من المفترض أن لا تتضمن المرحلتين الأولى والثانية أعداداً . بل تبقى على النص الواضح بالإفراج عن جميع من اعتقلوا قبل أوصلو بدون استثناء . وأن المرحلة الثالثة هي التي يجب أن تتضمن عدداً كأسماء إضافية توصي بها اللجنة المشتركة كما ورد في الاتفاقية " ستوصي اللجنة المشتركة بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنها " . ومع ذلك أفرجت فيما بعد الحكومة الإسرائيلية عن المئات من الأسرى كبادرة " حسن نية " ولكن ليس وفقاً لما ورد في هذه الاتفاقية .

قضية تحرير الأسرى لم تتوقف على الاتفاقيات ، وكانت تصدر أجندة كافة اللقاءات ..

لم يكن التطرق لقضية الأسرى من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية . أو من قبل رئيسها الشهيد " أبو عمار " أو رئيسها الحالي " محمود عباس - أبو مازن " . مقتصرًا فقط على الاتفاقيات . بل كانت دوماً تقف على أجندة كافة الاجتماعات واللقاءات الفلسطينية - الإسرائيلية على كافة مستوياتها . حيث كان الجانب الفلسطيني يطالب باستمرار الإفراج عن أسرى . وأحياناً كان يحظى هذا الطلب بموافقة الجانب الإسرائيلي الذي يقوم بالإفراج عن أسرى ومعتقلين كبادرة " حسن نية " ولبناء جسور الثقة وتعزيزها .

وفي إحدى الاجتماعات التي جمعت الرئيس الفلسطيني الشهيد ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بتاريخ 15 يناير 1997 . (أي ما بين اتفاقيتي طابا وواي ريفر) وفي حضور المنسق الأميركي الخاص للشرق الأوسط (دنييس روس) والذي وثق الاجتماع ضمن مذكرة مسجلة رسمياً وردت تحت عنوان مسائل للتنفيذ (2- مسائل الإفراج عن السجناء) . وبالفعل أفرجت الحكومة الإسرائيلية خلال تلك الفترة عن المئات من المعتقلين .

الاتفاقيات غير مقدسة بالنسبة للجانب الإسرائيلي

ومن خلال الأرقام الواردة أعلاه والتي التزمت " إسرائيل " فعلياً بالإفراج عنهم وفقاً لما ورد بالاتفاقيات . نجد أنها لم تلتزم بما ورد من أعداد كما ذكرت في الاتفاقيات . كما لم تلتزم بالنصوص والمضمون . وفي أحياناً كثيرة أفرجت ضمن الأعداد عن معتقلين جنائيين أي سجناء " الحق العام " أو كانوا معتقلين لدخولهم " إسرائيل " بدون تصاريح عمل . ولكنها أفرجت عن أعداد كبيرة أخرى . ليس في إطار الاتفاقيات وإنما وفقاً لمعاييرها وفي

إطار ما يُسمى " حسن النوايا " وتعزيز الثقة بعد لقاءات واجتماعات مشتركة . وهذا يعني أن الحكومة الإسرائيلية لم تلتزم بما ورد بالاتفاقيات من نصوص وأعداد . وكأن لسان حالها كان يقول بان الاتفاقيات غير مقدسة وغير ملزمة لنا . وأن الإفراجات خاضعة فقط لـ " حسن النوايا " الإسرائيلية فقط . نقدمها كيفما أردنا ووقتما شئنا .

خلاصة أبرز الثغرات والإخفاقات التي تخللت الإتفاقيات بشكل عام

يمكن أن نُلخص أبرز الثغرات والإخفاقات التي واكبت العملية السلمية بالنسبة لقضية الأسرى بالتالي :

بداية نؤكد وبدون أدنى شك أن الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية من جهة . وحكومة الاحتلال من جهة ثانية . بدءاً بإعلان المبادئ ما بين الجانبين بتاريخ 13 سبتمبر 1993 . ومروراً بالاتفاقيات الأخرى . شملت على الكثير من الثغرات في الجانب المتعلق بقضية الأسرى تحديداً . وأبرز هذه الثغرات غياب النصوص الواضحة والصريحة التي يمكن أن تلزم حكومة الاحتلال بالإفراج عن جميع الأسرى دون استثناء أو تمييز وضمن جدول زمني واضح ومرتبطة بتنفيذ الخطوات والالتزامات الأخرى من الاتفاق. فلقد قُسمت عملية الإفراج عنهم إلى مراحل لم تحدد زمنياً . وبعض تلك الاتفاقيات تضمنت نصوصاً لكنها منقوصة غير شاملة . وحتى في ضوء ذلك افتقرت لمتابعة تنفيذها.

وهو أمر ترك الباب مشرعاً أمام حكومة الاحتلال للتنصل من التزاماتها تجاه الأسرى الفلسطينيين في سجونها، وتجزئة قضيتهم والتعامل معها كقضية إنسانية بحته ووفقاً لحسن النوايا . عوضاً عن كونها قضية وطنية فلسطينية موضوعة كشرط سياسي من شروط التفاوض. وتعاملت مع أي استحقاقات تجاه الأسرى من جانب واحدٍ. فكانت دوماً هي الجهة الوحيدة المحوّلة بوضع كشوفات الأسماء للأسرى المفرج عنهم من دون أن يكون للجانب الفلسطيني أي دورٍ في ذلك . سوى في بعض الحالات المحدودة . وتعهدت في إفشال وعدم تفعيل اللجنة الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة .

” الإتفاقيات ” جاهلت أسرى القدس و الـ 48 كما استثنت الأسرى العرب الذين اعتقلوا على خلفية الصراع العربي-الإسرائيلي

لم تأتِ أي من تلك الاتفاقيات على ذكر الأسرى المقدسيين . أو من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 . وبعض الاتفاقيات التي تضمنت نصوص حدثت فقط عن سجناء من الضفة والقطاع فقط .

وهذا ما مكّن حكومة الاحتلال من جزأة الأسرى وفقاً لذلك . واستبعادهم من الإفراجات السياسية . مما كرّس المنطق الإسرائيلي في التعامل معهم . الذي يعتبر أن سجنهم والأحكام الصادرة بحقهم هو شأنًا داخلياً وأن قوانينها تنطبق عليهم مثلهم مثل باقي مواطنيها . في حين

خرمهم من الامتيازات التي يحصل عليها السجناء اليهود . هذا في ظل ضعف المفاوض الفلسطيني في متابعة ملفهم والعمل على تحريرهم وكما قلنا آنفاً شملت الإفراجات عدد محدود جداً منهم . دون إحداث تغيير جوهري على التعامل الإسرائيلي مع قضيتهم . كما استثنيت مجمل الاتفاقيات الأسرى العرب الذين اعتقلوا على خلفية الصراع العربي- الإسرائيلي . ولم تتطرق لهم . بالرغم أنها أفرجت عن عشرات الأسرى العرب وأسرى " الدوريات " .

المفاوض يتحمل جزءاً من المسؤولية

المفاوض والقيادة السياسية المشرفة على المفاوضات يتحملان المسؤولية المباشرة عن غياب النصوص الواضحة والصريحة التي تضمن الإفراج عن كافة الأسرى دون استثناء أو تمييز ووفق جدول زمني واضح وملزم لحكومة الاحتلال . وفي الوقت الذي نجح فيه المفاوض الفلسطيني من إدراج نصوص نعتبرها ايجابية ولكنها منقوصة في بعض الاتفاقيات . ونجح بموجبها في إطلاق سراح الآلاف من الأسرى . إلا إنه - أي المفاوض - فشل في متابعة تنفيذ تلك النصوص . ولو نجح في ذلك لما رأينا أحداً من الأسرى المعتقلين منذ ما قبل أوصلو في السجون الآن .

كما وأنا لم نلاحظ أي ترابط ما بين تنفيذ الاستحقاقات التي تقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية . بالاستحقاقات التي يفترض تنفيذها من قبل حكومة الاحتلال والمتمثلة بإطلاق سراح الأسرى وفقاً للاتفاقيات وإن كانت منقوصة . و هذا الوضع حقيقة مكن حكومة الاحتلال الإسرائيلي من المماطلة والتسويف تارة . والتنصل والتهرب من التزاماتها تارة أخرى . ومكّنها أيضاً من جزأة قضية الأسرى وتقسيم عملية الإفراج عنهم إلى مراحل لم تحدد زمنياً .

ومن خلال قراءتنا للاتفاقيات نستنتج أن موقف المفاوض الفلسطيني المكلف بمتابعة قضية الأسرى كان متذبذباً ولم يكن ثابتاً . وسار بشكل متعرج وليس تصاعدي . مما يخلق انطباعاً بأن الطاقم المفاوض الخاص بالأسرى تحديداً لم يكن ثابتاً . وأن قضية الأسرى لم تحظ بنفس الأولوية بالنسبة للمفاوض بشكل عام في كل الاتفاقيات والمراحل . وقد يكون لذلك مبرراته لدى السلطة الوطنية الفلسطينية . لكنه لن يجد مبرراً له في أوساط الشعب الفلسطيني .

الإفراجات خلال انتفاضة الأقصى شملت إطلاق سراح 2102 معتقل فلسطيني

لم تتوقف الإفراجات على تلك الفترة أو وفقاً لتلك الاتفاقيات فحسب . بل تواصلت خلال انتفاضة الأقصى ولكن بشكل بطيء جداً . حيث تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من إطلاق سراح العديد من الأسرى والمعتقلين عبر المفاوضات . رغم حفظاننا عليها باعتبارها جاءت في إطار " حسن النوايا وبناء الثقة " ووفقاً للشروط والمعايير الإسرائيلية البحتة . إلا أننا رحبنا ونرحب على الدوام بإطلاق سراح أي أسير فلسطيني

وعربي . ولا يمكن لنا هنا سوى أن نسجل تقديرنا لجهود السيد الرئيس أبو مازن والسلطة الوطنية الفلسطينية في إطلاق سراح (2102) معتقلاً فلسطينياً خلال انتفاضة الأقصى على سبع دفعات.

الدفعة الأولى :

بعد تفاهمات شرم الشيخ 2 أوائل عام 2005 . وبعد إلحاح الجانب الفلسطيني بضرورة إطلاق سراح أسرى . ووفق ما أعلن آنذاك كبادرة حسن نية من قبل الجانب الإسرائيلي . أفرجت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 21 فبراير 2005 عن الدفعة الأولى وكان عددهم (500 أسير).

الدفعة الثانية :

بتاريخ 2 يونيو/ حزيران من نفس العام أفرجت عن الدفعة الثانية من الأسرى وعددهم (398 أسير) . ليبلغ العدد الإجمالي لما تم الإفراج عنهم (898 أسيراً) . ولا بد من التأكيد هنا بأن كلا الدفعتين الأولى والثانية . أعدتا من قبل الجانب الإسرائيلي فقط دون التنسيق مع اللجنة الوزارية الفلسطينية المختصة بمتابعة ملف الأسرى . وبالتالي لم تتضمن القائمة أي من الأسرى القدامى ومن أمضوا فترات طويلة . أو أي من ذوي الأحكام العالية . كما خلت من القيادات السياسية . وذوي الأمراض المزمنة . وتضمنت عدد محدود جداً من الأطفال والأسيرات . وجميع من أطلق سراحهم . من سكان الضفة والقطاع . وكانوا قد اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى (باستثناء 10 معتقلين فقط كانوا معتقلين من قبل) وتضمنت القائمة (119) معتقلاً إدارياً . والباقيين محكومين بأحكام خفيفة أو لبضع سنوات قلائل . وأوشكت فترة محكومياتهم على الانتهاء .

الدفعة الثالثة :

وبتاريخ 20 تموز 2007 أفرجت سلطات الاحتلال عن (256) معتقل فلسطيني بينهم (6) أسيرات تحت عنوان بادرة " حسن نية " . وبنفس الظروف والمعطيات السابقة . ولكن مقارنة مع الإفراجات السابقة فإن الأقلية منهم (32.4 % فقط) متبقي لهم أقل من عام بعكس ما ورد أعلاه . والباقي أكثر من ذلك ولغاية ثماني سنوات .

وتضمنت إطلاق سراح القائد "عبد الرحيم ملوح" عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية . والذي كان معتقلاً منذ 2-2-2002 ومحكوم سبع سنوات أي كان متبقي له عشرين شهراً . وللمرة الأولى منذ سنوات تضمنت أسيراً واحداً من اعتقلوا قبل أوصلو وهو الأسير "مهند جرادات" المعتقل منذ 24 سبتمبر 1989 ومحكوم بالسجن 20 عاماً . وكان متبقي له فقط 26 شهراً .

الدفعة الرابعة :

وفي أواخر سبتمبر 2007 . أطلقت سلطات الاحتلال سراح (91) معتقل فلسطيني كبادرة حسن نية بمناسبة شهر رمضان المبارك . وغالبيتهم (62) من الضفة والبقاؤون (29) من قطاع غزة . ولم يكن بينهم أية أسيرة . والظروف والمعطيات الأخرى مشابهة لما ورد أعلاه.

أطلق بموجبها سراح القائد ركاد سالم أمين عام جبهة التحرير العربية والذي كان معتقلاً منذ 2-10-2002 ويقضي حكماً بالسجن ثماني سنوات و متبقي له ثلاث سنوات .

الدفعة الخامسة :

أواخر نوفمبر 2007 صادقت الحكومة الإسرائيلية على إطلاق سراح الدفعة الخامسة وعددهم (431) أسيراً . 78 % منهم أمضوا أكثر من نصف المدة . فيما (57 %) أمضوا أكثر من ثلثي المدة . وأن الغالبية العظمى منهم (243 أسير) وما نسبته (56.3 %) من المفترض أن يتحرروا خلال العام القادم 2008 . أي متبقي لهم أقل من عام . فيما اشتملت على أسماء (47 أسير) أي ما نسبته (10.9 %) من المفترض أن يتحرروا ما بين الأعوام 2013-2016 . أي متبقي لهم أكثر من خمس سنوات ولغاية 9 سنوات . وحول فترة الحكم . فإنها تضمنت (167 أسير) أي ما نسبته (38.7 %) كانوا يقضون أحكاماً بالسجن أكثر من خمس سنوات وحتى خمسة عشر عاماً .

أفضل دفعة خلال الانتفاضة الأقصى

وبالأرقام والإحصائيات يمكن القول بأن هذه الدفعة من المحررين هي الأفضل بالنسبة للدفعات التي سبقتها والتي جرت خلال انتفاضة الأقصى تحت ما يسمى " حسن النية " أو تلك التي تمت في إطار عملية التبادل مع حزب الله في يناير 2004 . أو التفاهات مع الحكومة المصرية في

ديسمبر 2004 . ومع ذلك سجلنا ملاحظتنا عليها . على اعتبار أنها أعدت من طرف واحد ووفقاً للمعايير الإسرائيلية المجحفة والظالمة المرفوضة فلسطينياً دون أن نقلل من شأنها .

دفعتان جديدتان خلال العام 2008

الدفعة السادسة :

أما الدفعة السادسة من الإفراجات السياسية فكانت في الخامس والعشرين من آب / أغسطس الماضي . وشملت (198 معتقلاً) . وكسرت المعايير الإسرائيلية بشكل واضح حيث تضمنت إطلاق سراح أسيرين من القدامى الأول عميد الأسرى " سعيد العتبة " الذي كان معتقلاً منذ أكثر من واحد وثلاثين عاماً .

والثاني أبو علي بطا المعتقل منذ ثمانية وعشرين عاماً . بالإضافة الى القيادي في حركة " فتح " والنائب السابق " حسام خضر" . صاحب الصوت الجريء والكلمة الصادقة . كما وتضمنت (74 معتقلاً) أي ما يعادل 37.5 % . أكثر من ثلث الدفعة . كان متبقي لهم ثلاث سنوات ولغاية 11 سنة .

الدفعة السابعة :

فيما الدفعة السابعة والأخيرة فلقد جرت منتصف ديسمبر من العام 2008 وشملت إطلاق سراح (227معتقل) وجميعهم كانوا قد اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى وغالبيتهم العظمى من الضفة الغربية باستثناء (18 معتقلاً) من قطاع غزة . فيما كان من بينهم (93 معتقلاً) متبقي لهم أكثر من ثلاث سنوات وحتى سبع سنوات أي ما نسبته 41 % .

وبهم يصل عدد المعتقلين الذين أفرج عنهم خلال انتفاضة الأقصى تحت ما يسمى " حسن النية " الى (2102 معتقل) . وبالرغم من أن السبع دفعات كافة جاءت تحت عنوان " بوادر حسن النية " وأعدت القوائم من طرف واحد . إلا أنها لم تكن لتتم لولا جهود السيد الرئيس " أبومازن " والسلطة الوطنية الفلسطينية في إطار " العملية السلمية " . الأمر الذي يقودنا الى خلاصة مفادها بأن " العملية السلمية " وخلال ستة عشر



عاماً مضت . لم تكن سيئة بالنسبة للأسرى بالقدر الذي يصفها البعض به . فهاهي قد أثمرت عن تحرير (13352) أسيراً منذ اتفاق اوسلو وحتى نهاية العام 2009 . بينهم (2102 أسيراً) خلال انتفاضة الأقصى . رغم كل ما سجلناه من انتقادات وثغرات واخفاقات .

ومع ذلك لم تكن الأفضل ولم ترتق لمستوى الطموح . فبعض الاتفاقيات جَاهلت في نصوصها قضية الأسرى . والبعض الآخر منها تضمن نصوصاً منقوصة . وأخطاء كبيرة . وواكبها ضعف المفاوضات في ترجمة حتى تلك النصوص التي نعتبرها منقوصة .. مما مكن سلطات الاحتلال من التلاعب بها وإبقائها رهينة في قبضتها . الأمر الذي يستوجب معالجتها في الاتفاقيات القادمة



وما يدعونا للتفاؤل اليوم هو أن كافة التصريحات الرسمية الصادرة عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس " أبو مازن " . وعن منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية وحكومتها الفلسطينية . تؤكد على أن أخطاء أوسلو وثغرات الاتفاقيات لن تتكرر في المستقبل أو على الأقل ستقلص بشكل كبير .

ومع ذلك نعرب عن خشيتنا من المحاولات الإسرائيلية المستمرة الهادفة الى ابعاد الجانب الفلسطيني في تحديد الأسماء . وتجريد قضية الأسرى من بُعديها الوطني والسياسي . وبالتالي تحويلها الى قضية انسانية تخضع فقط لما يسمى " حسن النوايا " الإسرائيلية . وتقدم من طرف واحد بين الفينة والأخرى في اطار العلاقات العامة . دون مراعاة للمطالب والأولويات الفلسطينية .



الفصل الثالث
أرقام وإحصائيات



الأسرى ... أرقام وإحصائيات



يُقدر عدد حالات الإعتقال التي سُجلت منذ العام 1948 وحتى يناير 2010 بحوالي (800) ألف حالة اعتقال . وكان من بينهم حوالي (70) ألفاً خلال انتفاضة الأقصى التي بدأت في 28 سبتمبر / أيلول 2000 .

فيما بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين الذين لا يزالوا في سجون ومعتقلات الإحتلال الإسرائيلي حتى نهاية يناير 2010 حوالي (7300) معتقلاً . بينهم (300) طفلاً ، و (33) أسيرة . و (296) معتقلاً ادارياً . وقرابة (1500) أسيراً) يعانون من أمراض مختلفة منهم العشرات يعانون من أمراض خطيرة ومزمنة . و (17) نائباً ووزيران سابقان . موزعون على قرابة عشرين سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف . أبرزها : بئر السبع . نفحة . رمون . جلبوع . شطة . هدارم . عسقلان . هشارون . الدامون . الرملة . المسكوبية . النقب . عوفر . مجدو .. الخ .



وأن قرابة (5105) معتقلاً) وما نسبته (70 %) من إجمالي الأسرى يقضون أحكاماً بالسجن الفعلي لمد مختلفة . بينهم قرابة (800) أسيراً) صدر بحقهم أحكاماً بالسجن المؤبد لمرّة واحدة أو لمرات عديدة . فيما بينهم (1893) معتقلاً وما نسبته (26 %) موقوفاً وبانتظار المحاكمة . فيما بلغ عدد المعتقلين الإداريين (296) معتقل وما نسبته (4 %) . و (6) معتقلين وفق قانون مقاتل غير شرعي .

وحول الحالة الاجتماعية للمعتقلين فإن عدد المتزوجون بلغ قرابة (2775) معتقلاً ويشكلون ما نسبته (38 %) من المجموع الكلي . وعدد الأسرى الغير متزوجين (4525) معتقلاً ويشكلون ما نسبته (62 %) .



وتُظهر الإحصائيات بأن الغالبية العظمى من المعتقلين (6155) معتقلاً) ويشكلون ما نسبته (84.3 %) هم من الضفة الغربية . فيما أن عدد معتقلي قطاع غزة (745) معتقلاً) ويشكلون ما نسبته (10.2 %) . وأن قرابة (400) أسيراً) من القدس ومناطق الـ 48 . ويشكلون ما نسبته 5.5 % . بالإضافة الى عشرات الأسرى العرب من جنسيات مختلفة .

كما ويوجد من بين الأسرى (314) أسيراً من كافة المناطق الفلسطينية وينتمون لتنظيمات فلسطينية وطنية واسلامية مختلفة . معتقلون منذ ما قبل اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الرابع من مايو / أيار 1994 . وهؤلاء يطلق عليهم مصطلح " الأسرى القدامى " باعتبارهم أقدم الأسرى حيث

مضى على اعتقال أقل واحد منهم قرابة 16 عاماً . فيما أقدمهم معتقل منذ 32 عاماً .

والأكثر ألماً أن من بين هؤلاء " القدامى " يوجد (114) أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين عاماً ويطلق عليهم مصطلح " عمداء الأسرى " . فيما تضم القائمة أيضاً (14) أسيراً مضى على اعتقالهم في السجن أكثر من ربع قرن بشكل متواصل . وهؤلاء يطلق عليهم مصطلح " جنرالات الصبر " . باعتبارهم أكثر الأسرى صبراً وخملاً للبطش والعناء والعذابات . فيما بينهم أيضاً (3 أسرى) أمضوا أكثر من ثلاثين عاماً .

ومع ذلك نجد تأكيدنا على أن الأسرى ليسوا أرقام وأعداد مجردة . فهم يشكلون قضية وتاريخ . آلام ومعانيات . مآثر وبطولات . قصص مؤلمة وحكايات مريرة . و لكل واحد منهم حكاياته مع الأسر . حتاج لأشهر الكتاب والشعراء لتدوينها .



الخاتمة



قضية الأسرى تُعتبر قضية مركزية بالنسبة للشعب الفلسطيني ومن الثوابت الفلسطينية . وهي قضية كل بيت وهم كل مواطن فلسطيني . وهي جزء من الثقافة الفلسطينية . ومن حق الفصائل الفلسطينية أن تفخر بتاريخها الطويل وارثها النضالي العريق ومحاولاتها الجادة بهدف تحرير أسراها . على الرغم من فشلها في تحرير أي أسير منذ ما يُقارب من ربع قرن .

كما ومن حق السلطة الوطنية الفلسطينية أن تفخر وتعتز هي الأخرى بما أجزته للأسرى وما حققته من افراجات شملت الآلاف منذ نشأتها . بالرغم ما اعترى " العملية السلمية " من ثغرات وأخطاء جسيمة .

ومع ذلك يبقى من حق الشعب الفلسطيني أن يرى أسراه وقد حُطمت قيودهم وعادوا أحراراً الى بيوتهم وأحببتهم . بل ومن واجبه وواجب سلطته الوطنية وفصائله المقاومة . وبمساندة الأمتين العربية والإسلامية السعي الدائم لإنقاذ حياتهم من خطر السجون وضمنان عودتهم الى بيوتهم وأهلهم سيراً على الأقدام سالمين غانمين كما أقتيدوا أثناء اعتقالهم . (لا) أن يعودوا في توابيت الموت أو على أسرة المرضى والمشافي .
وبتقديري فإن المستقبل الفلسطيني سيقى مشوهاً ما لم ينل كافة الأسرى حريتهم . حيث (لا) معنى لمفاوضات ناجحة تُبقيهم أو تُبقي بعضهم في السجون . و(لا) قيمة لمقاومة مُثمرة تعجز عن تحريرهم .

بمعنى يجب أن تُوضع قضيتهم على سلم أولويات الفصائل الوطنية والإسلامية مجتمعة بمختلف توجهاتها الفكرية وأطيافها السياسية . وأن تستحوذ قضية تحريرهم على جل اهتماماتهم بغض النظر عن الطريقة والآلية التي يمكن أن حُقق ذلك .

والحقيقة المرة التي يجب أن نُقر بها هي أن " اسرائيل " مهما أفرجت عن أسرى في اطار " صفقة تبادل " أو في إطار " العملية السلمية " . أو حُت عنوان ما بات يُعرف بـ " حسن النية " فهي قادرة على اعتقالهم واعتقال غيرهم . وربما أضعاف أضعافهم . ما لم يتم التوصل الى حل سياسي شامل يضع حداً لتلك الإعتقالات ويُعالج المشكلة من جذورها . فالأسرى قضية سياسية ولا يمكن حلها جذرياً خارج هذا الإطار . ولكن هذا لا يعني الإنتظار وترك الأسرى في السجون رهينة في قبضة الإحتلال حين التوصل لذلك .

اننا نرى بأن تعنت " اسرائيل " ومراوغتها المتكررة . وإصرارها على الاستمرار في احتجاز مئات الأسرى القدامى المعتقلين منذ ما قبل اتفاق أوسلو ورموز المقاومة . و استبعادها لهم وعدم إطلاق سراحهم ضمن ما يُسمى " افراجات حسن النية " وتهرب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من استحقاقات " العملية السلمية " . وتمسكها بمعاييرها الظالمة وشروطها المُجحفة . وعجز "الحل السياسي" على تحريرهم وحرير رموز المقاومة . والآلاف الأسرى الآخرين . هي أسباب رئيسية مجتمعة تجعل من الفصائل الفلسطينية الأسرة لـ " شاليط " أكثر تمترساً بمطالبتهم بالأسرى القدامى ورموز المقاومة كأولوية من أولويات صفقة التبادل . حيث (لا) فرصة أمامهم بالحرية إلا في اطار الصفقة . وهذه الأسباب أيضاً هي ذاتها التي دفعت وستدفع الفصائل الفلسطينية للجوء للقوة والأشكال الأخرى لتحرير الأسرى . بل ويجب على الفصائل ان تفكر جدياً في كيفية تحريرهم .

وهذا يقودنا الى استنتاج مفاده هو أنه فيما لو كانت " إسرائيل " قد أطلقت في الماضي سراح القدامى . وأوفت بالتزاماتها تجاه " العملية السلمية " وتخلت عن معاييرها الظالمة . لما لمسنا هذا التمرس من قبل الفصائل الأسيرة بهذه الدرجة. على اعتبار أن من لم يُفرج عنهم اليوم في إطار الصفقة . سيفرج عنه غداً في إطار العملية السلمية . وكان يجب منح " العملية السلمية " مزيداً من قوة الدفع من خلال الإفراج عن المزيد من الأسرى . وليس العكس .. ولربما لو حصل ذلك لما فكرت أصلاً الفصائل الفلسطينية في عمليات الخطف والأسر . لاسيما بعد " أوسلو" طالما أن الحل السياسي يكفل إطلاق سراحهم . وسراح أمثالهم كاستحقاق للعملية السياسية والتهنئة

وأمام هذا الواقع المرير نرى بأن استمرار " إسرائيل " في اعتقالها واحتجاز الآلاف من المعتقلين في سجونها بظروف قاسية . تفتقر لأدنى مقومات الحياة البشرية وتتناقض بشكل كامل مع كافة المواثيق والأعراف والإتفاقيات الدولية . واستمرار تهرّبها وتنصلها من التزاماتها تجاه " العملية السلمية " واستحقاقات الهدوء والتهنئة القائمة فعلياً على الأرض . إنما هي بذلك تتحمل المسؤولية الكاملة عما يمكن ان يحل بالمنطقة وما يمكن ان تقوم به الفصائل الفلسطينية لاحقاً بهدف تحرير الأسرى .

ومن هنا فإني أدعوا المجتمع الدولي الى عدم التعامل بمكاليين . فحقوق الإنسيان لا تتجزأ . وكما تفهموا معاناة الجندي الإسرائيلي " جلعاد شاليط " والذي أسر وهو على دبابة مصفحة في الأراضي المحتلة . وطالبوا مرراً وتكراراً بالإفراج عنه . عليهم ان يتفهموا معاناة آلاف الأسرى الفلسطينيين . الذين اعتقلوا على خلفية مقاومة متهم الإحتلال في اطار مقاومة مشروعة تكفلها وتشرعها كافة المواثيق والأعراف الدولية . وأن يطالبوا " اسرائيل " باحترام حقوقهم والإلتزام بالمواثيق الدولية في التعامل معهم . على طريق تحريرهم جميعاً ضمن جدول زمني واضح ومُلزم . ويبقى للأسرى المحرومين من الحرية حُلم يراودهم ... فللحرية مذاق آخر ...

والحرية لكافة أسرى الحرية .. دون شرط أو قيد أو تمييز

ملاحظة:

نشرنا النسخة الأولى من الفصل الأول " تاريخ عمليات تبادل الأسرى " في آب / أغسطس 2006 . وكذلك النسخة الأولى من الفصل الثاني " العملية السلمية والأسرى " في ديسمبر/ كانون أول عام 2007 . وذلك على موقعنا الإلكتروني " فلسطين خلف القضبان " وعلى صفحات مواقع إلكترونية عديدة . وفي الوقت ذاته واصلنا بحثنا ومتابعتنا . واليوم نُعيد نشر الفصلين بعد تحديثهما والإضافة عليهما . لنضع أمام القارئ والمتابع أحدث البيانات وأشمل المعلومات وأدقها في اطار دراسة متكاملة الفصول والمضمون .



الأسير صدقي المقت
عميد الأسرى العرب
معتقل منذ العام 1985



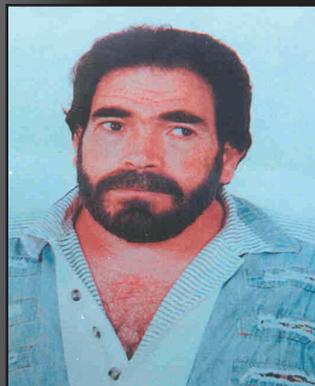
الأسير سليم الكيال
عميد أسرى قطاع غزة
معتقل منذ العام 1983



الأسير سامي يونس
عميد أسرى الـ 48 معتقل منذ
العام 1983



الأسير نائل البرغوثي
عميد أسرى الضفة والأسرى
عموماً - معتقل منذ 1978



الأسير فخري البرغوثي
عميد أسرى الضفة والأسرى
عموماً - معتقل منذ العام 1978



الأسير فؤاد الرازم
عميد أسرى القدس
معتقل منذ العام 1981

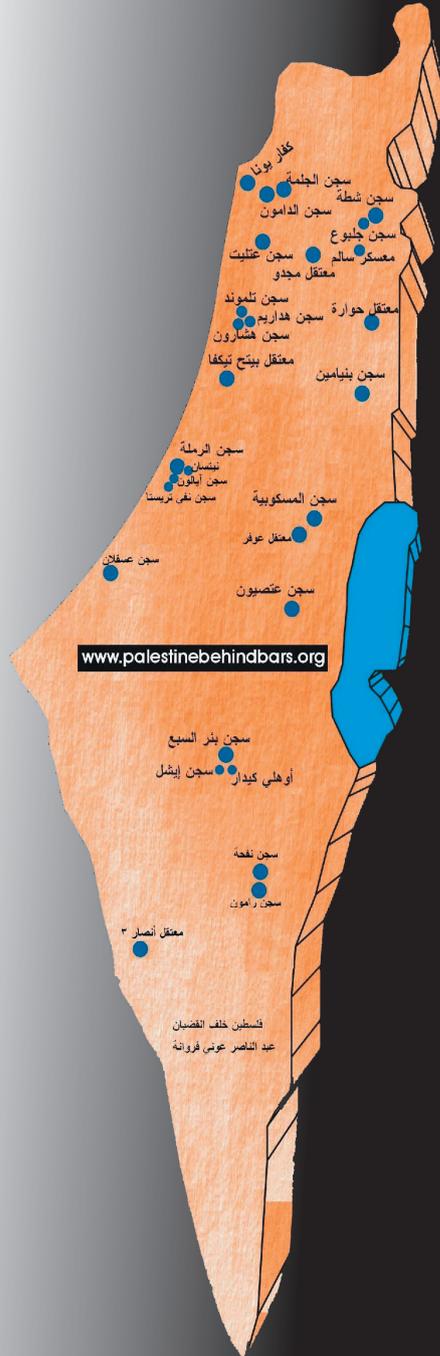
قدامى

الأسرى

في سجون

الاحتلال

الإسرائيلي:



تشير النقاط الزرقاء على الخريطة إلى مواقع
السجون الإسرائيلية المنتشرة على مساحة
وطننا المحتل



عبد الناصر فروانة

* أسير سابق . كاتب وباحث مختص في شؤون الأسرى

* مدير دائرة الإحصاء بوزارة الأسرى والمحررين في السلطة

الوطنية الفلسطينية

* شارك محلياً وعربياً ودولياً في العديد من المؤتمرات

والفعاليات واللقاءات المساندة للأسرى والداعمة

لحقهم المشروع بالحرية.

* أصدر المئات من التقارير والأبحاث والبيانات الخاصة

بقضايا الأسرى.

* الموقع الشخصي: فلسطين خلف القضبان

<http://www.palestinebehindbars.org>

* للاتصال:

ferwana2@yahoo.com

جوال / 0599361110

غزة - فلسطين